جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
-قالمـــــــــة-
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان:

دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

إعداد الطلبة:
- بن حمزة يسرى
- حريدي إيمان

اشراف الاستاذ
بن يوب فلطمة

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى:"لئن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الله ونحمده على إتمام هذا العمل

نتقدم بكل معاني الشكر والامتنان إلى من ساعدنا على انجاز هذا البحث أو هذا الكم من المعلومات المتواضعة وذلل لنا الصعوبات التي اعترضتنا ونخص بالذكر:

الأستاذة : "بن يوب فاطمة "

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل و لو بشطر كلمة ، كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة و الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه لقبولهم مناقشة المذكرة و تفريغ من وقتهم الثمن لقراءتها .

و في الأخير نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

كل من أنار دربنا ونور لنا طريق نمشي فيه إلى معلمين وأساتذتنا من أول طريقنا وصولا إلى كتابتنا هذه المذكرة التي نتوج بها مسارنا. و كل أساتذة فرع العلوم الاقتصادية بدون استثناء .

الإهداء

الحمد لله الذي جعل لي طريقا في العلم ووفقني للوصول إلى ما أنا عليه وإلى ما أنا فيه اليوم.

أهدي عملي هذا أولا إلى جدتي حبيبة قلبي فخري و اعتزازي جعلها الله من أهل الجنة، إلى عمتي الغالية التي كانت أكبر سبب ساهم في وصولي إلى هنا رافقتني في جميع دروب حياتي دون ملل كانت السند الحقيقي

إلى والدي العزيزين اللذان لهما كل الشكر و الفضل في دعمي و تشجيعي و مشاركتهم فرحي و حزني .

إلى مريم أختي الحبيبة التي كانت جانبي الذي لا يميل و مرافقتي في جميع أوقاتي، إلى إخوتي كل باسمه سندي و مصدر قوتي، و إلى بشرى ابنة عمي .

إلى إيمان رفيقة دربي و مشواري إلى التي لم تترك يدي يوما و رافقتني في جميع حالاتي و التي شاركتني في عملي هذا.

إلى من شاركني لحظات انهياري قبل صمودي و شجعني على المواصلة. إلى كل من ساهم في انجازي لهذا العمل و لو بكلمة طيبة. و إلى كل من كان لهم أثر طيب في نفسي،

إلى كل من مسه القلب و حفظه ، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني ثمرة هذا الاجتهاد.

" بن حمزة يسرى "

الإهداء

الحمد لله الذي جعل لي طريقا في العلم ووفقني للوصول إلى ما أنا عليه وإلى ما أنا فيه اليوم .

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى سبب وجودي في هذه الحياة، إلى سندي و عزتي الذي سعى جاهدا حتى أوصلني إلى هذه مرحلة إلى أبي العزيز ، و كل الشكر إلى التي ربت و سهرت و التي أكتسب بوجودها قوة و محبة إلى أمي الغالية، أطال الله في عمرهما .

إلى إخوتي و أخواتي " آمنة " ، " أسماء "، " إنصاف" و" محمد علي " و " محمد بلال " الذين كانوا بجانبي في كل مراحل إنجازي هذا العمل .

إلى صديقتي و رفيقتي يسرى " ذكرى " التي لطالما كانت لي عون و سند طوال مشواري الجامعي التي أمدتني قوة في لحظة ضعفي و كانت داعمة لي .

إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلمي، وأرجو من الله سبحانه وتعالي أن يتقبل مني ثمرة هذا الاجتهاد.

" حريدي إيمان "

الملخص :

تعتبر الصيرفة الالكترونية من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل المجتمع المصرفي نظرا لما تتمتع به من خصائص ميزتها عن البنوك التقليدية فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها، خلق فرص جديدة، توفر وسائل الدفع الالكتروني للعملاء للحصول على الخدمات المصرفية بأكبر سرعة ممكنة مع اختصار في الجهد و تقليل تكاليف الخدمة، وهذا ما يساهم في تحسين الأداء سعيا لتحقيق التنمية بتحسين مستوى معيشة الأفراد و كذا زيادة فرص التشغيل، و لقد عملت الجزائر على تحسين وضعها الاقتصادي بإدخال عمليات الصيرفة الالكتروني ة و دعمها من أجل ترقية عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه العملية لا تكاد تخلو من العقبات التي تعيق تأخر سيرها في الاتجاه المناسب.

الكلمات المفتاحية : البنوك الالكترونية ، الصيرفة الالكترونية ، التنمية الاقتصادية .

Abstract:

Electronic banking system is one of the topics that receive great attention from the banking community due to its characteristics that distinguish it from traditional banks. In effort and reduce service costs, and this contributes to improving performance in pursuit of development by improving the standard of living of individuals as well as increasing employment opportunities, and Algeria has worked to improve its economic situation by introducing and supporting electronic banking operations in order to upgrade the economic development process, but this The process is hardly devoid of obstacles that hinder its progress in the appropriate direction.

Key words: Electronic banking system, Electronic banking, Economical development.

Abstraite:

Le Système bancaire électronique est l'un des sujets qui fait l'objet d'une grande attention de la part de la communauté bancaire en raison de ses caractéristiques qui la distinguent des banques traditionnelles, dans l'effort et la réduction des coûts de service, ce qui contribue à améliorer les performances dans la poursuite du développement en améliorant le niveau de vie des individus ainsi que l'augmentation des opportunités d'emploi, et l'Algérie s'est efforcée d'améliorer sa situation économique en introduisant et en soutenant les opérations bancaires électroniques afin d'améliorer le processus de développement économique, mais ce processus n'est guère dépourvu d'obstacles qui entravent sa progression dans la bonne direction .

Mots clés : Système bancaire électronique, Banques électronique, développement économique.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحات
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	14
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية	19
تمهيد	20
المبحث الأول: **ماهية الصيرفة الإلكترونية**	21
المطلب الأول: نشأة الصيرفة الالكترونية و مراحل تطور العمل المصرفي.	21
أولا: نشأة الصيرفة الالكترونية :	21
ثانيا: مراحل تطور العمل المصرفي الالكتروني	22
المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الالكترونية.	22
أولا: تعريف البنوك الالكترونية.	23
ثانيا: تعريف الصيرفة الالكترونية.	23
ثانيا: خصائص الصيرفة الالكترونية.	24
المطلب الثالث: دوافع الصيرفة الالكترونية و أهدافها.	26
أولا: دوافع الصيرفة الالكترونية:	26
ثانيا: أهداف الصيرفة الالكترونية:	27
المبحث الثاني: **أساسيات الصيرفة الالكترونية .**	28
المطلب الأول: متطلبات الصيرفة الإلكترونية و عوامل نجاحها .	28
أولا: متطلبات الصيرفة الإلكترونية	28
ثانيا: عوامل نجاح الصيرفة الالكترونية:	29
المطلب الثاني: خدمات الصرفية الالكترونية و أنماطها .	30
أولا: خدمات الصيرفة الالكترونية .	30
ثانيا: أنماط الصيرفة الإلكترونية	32
المطلب الثالث: مزايا الصيرفة الالكترونية و مخاطرها .	32
أولا: مزايا الصيرفة الالكترونية	33

ثانيا: مخاطر الصيرفة الالكترونية	34
المبحث الثالث: **وسائل الدفع الالكترونية الحديثة .**	36
المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية .	36
أولا: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية	36
ثانيا:أسباب ظهور وسائل الدفع الالكترونية.	38
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكترونية .	39
المطلب الثالث: العوامل المساعدة و المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية .	45
أولا: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية.	45
ثانيا: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية .	46
خاتمة	48
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	49
تمهيد	50
المبحث الأول: **ماهية التنمية الاقتصادية .**	51
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية .	51
أولا: تعريف التنمية و التنمية الاقتصادية:	51
ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية.	53
المطلب الثاني: أهداف و أهمية التنمية الاقتصادية.	53
أولا: أهداف التنمية الاقتصادية.	53
ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية.	56
المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.	57
المبحث الثاني: **ميكانيزمات التنمية الاقتصادية.**	58
المطلب الأول: محددات التنمية الاقتصادية.	58
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية .	59
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية .	65
المبحث الثالث: **ركائز التنمية الاقتصادية و عقباتها.**	67
المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .	67
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية .	72
المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية .	76
خاتمة	79
الفصل الثالث:إسهامات الصيرفة الالكترونية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية	80

تمهيد	81
المبحث الأول: **التنمية الاقتصادية في الجزائر.**	82
المطلب الأول: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر.	82
المطلب الثاني: البرامج التنموية في الجزائر .	83
المبحث الثاني: **تشخيص تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر.**	88
المطلب الأول: شبكة الانترنت و شبكة الاتصالات الالكترونية في الجزائر.	88
المطلب الثاني: سبل تحسين البيئة الرقمية في الجزائر.	90
المطلب الثالث: تطوير و تحديث نظام الدفع في الجزائر.	91
المبحث الثالث: **الصيرفة الالكترونية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية**	95
المطلب الأول: مميزات تبني الصيرفة الالكترونية في الجزائر.	95
المطلب الثاني: آثار تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر.	96
المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الالكترونية في الجزائر.	98
أولا: العقبات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر.	98
ثانيا: المشاكل التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر و بعض الحلول.	99
خاتمة	101
الخاتمة	103
قائمة المراجع	106

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال :

رقم	قائمة الأشكال	الصفحات
01	دورة مراحل استخدام الشيك	42
02	الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية	56
03	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	67
04	تطور مستخدمي الانترنت في الجزائر (2000-2017)	90

قائمة الجداول :

رقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	مضمون المخطط الخماسي 2010 – 2014 بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والغير إنتاجية. الوحدة مليار د ج	**86**
02	تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر (2000-2017)	**89**
03	حجم التحويلات المالية و العمليات التي تتم وفق نظام RTGS	**93**

المقدمة

تمهيد:

يعيش العالم اليوم موجة من التغيرات و الاكتشافات العلمية و التطورات المعلوماتية التي مست جميع المجالات و شغلت حيزا كبيرا خاصة في مجال الصناعة المصرفية حيث أخرجتها من دائرة الخدمات التقليدية الضيقة إلى دائرة أوسع في الخدمات المصرفية الحديثة، إذ أن شبكة الانترنت سهلت و سرعت موجة الانتقال و الانفتاح على عالم جديد في قطاع المعاملات المصرفية المبتكرة، و مع التطور التكنولوجي أصبحت البنوك تتنافس و تتسابق بالبحث على خدمات جديدة و متطورة تخدم العملاء بصورة حديثة و سريعة.

هذه المنافسة فرضت على البنوك الدخول في العالم الالكتروني و تبني الصيرفة الالكترونية التي تعتبر التصميم الحديث و الوجه الجديد للمعاملات المصرفية حيث أنها توفر للعملاء فوائد جمة من حيث سهولة المعاملات و التكاليف المنخفضة سواء عن طريق الانترنت أو وسائط الكترونية، فالصيرفة الالكترونية مدعومة بالتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، إذ أن الابتكارات في الأعمال المصرفية خلفت منتجات محسنة و مطورة بدءا من الوظائف العديدة للصراف الآلي و تحويل الأموال الكترونيا وصولا إلى خدمات الصيرفة عن بعد و التي كانت مصدر جذب للعملاء و سببا في توسع البنوك و قنوات توصيل المعلومات و الخدمات.

كما أنه معروف في الصيرفة الالكترونية أن لها منافع على نطاق واسع، فهي تستهدف تحسين الكفاءة و القدرة التنافسية للبنوك و تمكن العملاء الحاليين و المحتملين أن يستفيدوا من أكبر قدر ممكن من الراحة في تنفيذ معاملاتهم و تسريعها، فلقد كان التطور التكنولوجي الفرق الحاسم الذي فصل بين الخدمات المصرفية التقليدية و الحديثة الالكترونية التي تعتبر ميزة من مميزات الصيرفة الالكترونية إلا أن هذه الأخيرة لا تخلو من المخاطر الناتجة عن عمليات الصيرفة الالكترونية إضافة إلى المتعاملين بالصيرفة الالكترونية قد يكونوا من أكبر المتخوفين من المعاملات الالكترونية و غير واثقين بأنظمتها و هذا ما يشكل أكبر تحدي للبنوك الالكترونية.

و في ظل هذا التنامي المتسارع يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية هدف كل بلد يريد تبوأ مكانة هامة ضمن المنظومة الدولية و تختلف دول العالم في الطرق التي تستخدمها لتحقيق التنمية الاقتصادية ذلك باعتمادها على قطاع معين أو أكثر من قطاع لتحقيق التنمية، لكن ما يتفق عليه أن البحث العلمي هو العجلة التي تسير عليها عملية التنمية.

و للتنمية الاقتصادية عدة عناصر تقوم عليها و تعتبر كركائز أساسية أهمها الشمولية التي تقوم على النظر و الالتفات لجميع الجوانب منها الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها، و باعتبار أن الجانب الاقتصادي يمثل كفة الميزان الثقيلة فهو عنصر فعال في رقي الدول و تطورها، بدءا من العنصر البشري باعتباره هو المصمم و المنفذ الرئيسي لهذه العمليات التنموية و يعتبر أيضا هو المستخدم و المنتج و المستهلك لهذه التطورات.

من جهة أخرى يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية، فهو العجلة المحركة للاقتصاد في جميع قطاعاته حيث أن له دور هام في رفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال إيجاد وسائل جديدة و مستحدثة و الاستعانة بتقنيات حديثة لتطوير الأنظمة الاقتصادية. و لقد اختلف الاقتصاديين و الباحثين بخصوص الخطوات

العملية لتحقيقها ، و منه تمت صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية على أساس المزايا النسبية لكل قطاع و قد اختلفت الاستراتيجيات حسب المكان و الزمان لكل دولة.

رغم أن الاستراتيجيات و النظريات المتبناة في عملية التنمية الاقتصادية تعتبر خطوة إيجابية في هذا الخصوص إلا أنها لا تكاد تعاني من المشاكل و العراقيل التي تحد من السير الحسن لعملية التنمية الاقتصادية، كقلة الخبرة و الكفاءة في مجال الإنتاج و التسويق، إضافة إلى نقص السيولة المالية.

و في ظل مساعي الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية، قامت بجملة من التحولات و الإصلاحات لتحسين البنية الاقتصادية لمواكبة التغيرات المتسارعة في العالم، حيث أن هذه التحولات في الجزائر روفقت بمجموعة من البرامج التنموية أدت إلى حتمية إدخال إصلاحات عميقة على مختلف القطاعات منها القطاع المصرفي الذي واكب التطورات التنموية التكنولوجية و التي بدورها أضافت فكرة جديدة للاقتصاد الجزائري.

من هذا المنطلق تسعى السلطات الجزائرية إلى تحديث القطاع الاقتصادي من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي بهدف تقديم خدمات للعملاء بسرعة و بجودة عالية مما يحقق رضاهم و يساهم في زيادة الربحية بالنسبة للمصارف و بالنسبة للاقتصاد و منه زيادة الأداء الذي يساعد بدوره في تنمية الاقتصاد الجزائري فإدخال الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية سيوسع مجال خدماتها المصرفية و يعمل على جذب و ربط تعاملاتها مع الدول المتقدمة ذلك في تطوير مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري خارج نطاق المحروقات التي كانت تعتمد عليه بالدرجة الأولى.

مما سبق ذكره يمكن بلورة الإشكالية على النحو التالي:

كيف تساهم الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

و حتى يتيسر لنا الإلمام بجميع جوانب الموضوع ارتأينا إلى تقسيم الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي دوافع انتشار الصيرفة الالكترونية؟
- ما هي الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية؟
- هل اعتماد الصيرفة الالكترونية يساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم الثورة التكنولوجية في انتشار الصيرفة الالكترونية و تطورها.
- تتحقق التنمية الاقتصادية بتوفر عدة شروط أهمها الموارد و الاستراتجيات.
- تساعد الصيرفة الالكترونية على تنمية الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع و تبسيطه و تحليل أبعاده، استخدمنا المناهج المعروفة في أي دراسة اقتصادية، حيث بدأنا بالمنهج التاريخي مبينين من خلاله التطورات التي مرت بها الصيرفة الالكترونية خلال نشأتها، و تطور التنمية الاقتصادية و البرامج التنموية في الجزائر، كذلك وصف المراحل و التغيرات التي مرت بها البنوك خلال انتقالها من التقليدي إلى الالكتروني، إضافة إلى وصف التطورات التي مرت من خلالها التنمية الاقتصادية من مرحلة إلى أخرى، من خلال المنهج الوصفي، مرفقين هذين المنهجين بالمنهج التحليلي الذي تم من خلاله تحليل الجداول و الأرقام المتوفرة في البرامج التنموية و كذا المتعلقة بتطور الانترنت في الجزائر.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة على مجموعة من الكتب و المجلات، كذلك اعتمدنا على أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير، و بعض الملتقيات إضافة إلى المحاضرات الجامعية، كما استخدمنا أيضا المواقع الالكترونية.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية هذه الدراسة في إعطاء صورة عن مختلف التغيرات التي لحقت بالعمل المصرفي خاصة بعد التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال وعمل البنك على إدخالها في تقديم خدماته من خلال اتجاهه إلى العالم الالكتروني خصوصا بعد التطورات التي شهدتها شبكة الانترنت و وسائل الدفع المتطورة.

و أيضا تتمثل أهميتها في إبراز التغيرات الحاصلة في التنمية الاقتصادية حيث عملت على النهوض بالاقتصاد الوطني الذي يمكنها من التخلص من التبعية بجميع أشكالها كما تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية المحققة بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

كما تتمثل أهميتها أيضا من خلال بيان دور الصيرفة الالكترونية و كيفية مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التماشي و ركب الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على الصيرفة الالكترونية و مراحل تطورها و تطبيقها.
- محاولة إبراز المزايا المترتبة على اعتماد الصيرفة الالكترونية، و التعرف على التحديات و المخاطر التي تعرقل تطبيقها.
- التعرف على وسائل الدفع الالكترونية و إبراز أهم وسائل الدفع الالكترونية.
- تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية و استراتيجياتها المعتمدة.

- إبراز أهم النظريات المطبقة في التنمية الاقتصادية.
- إظهار مجموعة العقبات التي تجعل من هذه العملية لا تصل إلى المستوى المرغوب.
- إبراز أهمية تطوير الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- ميول شخصي لاكتشاف هذا المجال.
- الرغبة في التعرف على مكانة الصيرفة الالكترونية في الاقتصاد الجزائري.
- إضافة مرجع جديد للمكتبة و الذي قد يكون في متناول باحثين آخرين يهتمون بهذا المجال.

الدراسات السابقة:

لقد سبق هذه الدراسة دراسات سابقة تم الاستعانة بها، ومنها:

1 - دراسة للأستاذ السعيد بريكة، بعنوان: **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية و آفاق تطويرها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، و قد توصل الباحث إلى نتائج أهمها:

- عمليات الصيرفة الالكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات المصرفية فيما بين البنك و عملائه كنتيجة حتمية فرضها التطور التكنولوجي و الاقتصاد الرقمي.
- نشر الوعي في المجال المالي و القانوني ببذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل الصيرفة الالكترونية و الدفع الالكتروني.
- تبني الصيرفة الالكترونية سوف يساهم في تطوير و تحديث الصيرفة في الجزائر، و في بناء الاقتصاد الرقمي و بناء مجتمع المعلومات و تطوير مختلف القطاعات خاصة قطاع الخدمات.
- دخول الجزائر عالم الصيرفة على الخط من خلال شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية و قيامها بتزويد البنوك بهذه التقنية، من شأنه أن يوسع دائرة أعمال الصيرفة الالكترونية.

2 - دراسة للطالبة إيمان العاني، بعنوان: **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، و التي توصلت للنتائج التالية:

- لقد تحولت البنوك التجارية إلى تقديم خدمات حديثة ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الجديدة التي كان لثورة المعلومات والاتصالات دورا بارزا فيها، وجاء هذا التحول كحتمية للحفاظ على مركزها التنافسي في بيئتها التي تميزت بظهور منافسين جدد لها.

- التجارة الالكترونية هي وليدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنها وفرت لها البنية التقنية اللازمة لقيامها، كما وفرت لها التقنيات التي تحمي التعامل بها (حماية البيانات وسريتها ، الحفاظ على خصوصية الأطراف،...) من خلال تقنيات التشفير، التوقيع الرقمي، الجدران النارية، الشهادات الرقمية.
- تعتبر الانترنت عاملا رئيسيا للدخول في التجارة الالكترونية فهي بمثابة القناة الالكترونية والسوق الالكتروني الذي تتم من خلاله المعاملات والتبادلات التجارية، يعتمد انتشارها على توفر عناصر أساسية ممثلة بالحاسبات الآلية والهواتف الثابتة والمحمولة التي انطلقت بفضلها نمط التجارة الالكترونية الجديد المتمثل بالتجارة المحمول.

3 - دراسة للأستاذ ميسم الصغير، بعنوان: **إشكالية التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجاري و علوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنصيب شبكة توفير المعلومات الصحيحة الكاملة و الحديثة قصد التخطيط السليم.
- تحسين تكوين الموارد البشرية و توفير التكنولوجيا الملائمة لغرض الإنتاج الجيد.
- توفير نظام مالي شامل و متكامل قادر على المنافسة.

هيكل الدراسة:

حاولت هذه الدراسة من خلال التطرق إلى أهم عناصر الصيرفة الالكترونية و كدا التطورات التي وصل إليها مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، تبعا لأهمية تطبيقه في الجزائر آملين أن تحقق هذه العملية تنمية اقتصادية و لأجل ذلك و للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختبار الفرضيات، ارتأينا تقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول نظرية، سبقتهم المقدمة و ختمتهم الخاتمة، حيث تطرق الفصل الأول إلى دراسة الإطار النظري للصيرفة الالكترونية، كما تطرق الفصل الثاني إلى التنمية الاقتصادية و الفصل الثالث إلى إسهامات الصيرفة الالكترونية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث تناول كل فصل من هذه الفصول ثلاث مباحث رئيسية.

صعوبات الدراسة:

- قلة المصادر و المراجع فيما يخص علاقة التنمية الاقتصادية بالصيرفة الالكترونية بشكل مباشر.
- تضارب الأفكار من ناحية التنمية الاقتصادية و الصيرفة الالكترونية.

الفصل الأول : الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الالكترونية

تمهيد:

إن الاكتشافات العلمية و التكنولوجية في مجال المعلوماتية كانت سببا في إدخال تغييرات و تحديثات في المعاملات الإدارية بصفتها التقليدية، و مع تطور شبكة الانترنت و انفتاح العالم عليها ساهم في ظهور مجتمع من المعلومات يرتكز على البيئة الرقمية و الالكترونية و الذي كان له انعكاس كبير على جميع المجالات خاصة المجال المصرفي الذي أظهر فيه نوعا جديدا من التعاملات الالكترونية المتطورة . و أظهرت المنافسة بين البنوك حول تبينها فكرة الصيرفة الالكترونية و الخدمات عن بعد مبتكرة عصرا جديدا يتعامل فيه بالبطاقات الالكترونية و و خدمة الهاتف المنزلي.

ستناول في هذا الفصل الإطار النظري للصيرفة الالكترونية، في ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية.
- المبحث الثاني: أساسيات الصيرفة الالكترونية.
- المبحث الثالث: وسائل الدفع الالكترونية الحديثة.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإلكترونية

مع تزايد التطورات الحاصلة في مجال البنوك و ازدياد احتياجات العملاء أصبح من الضروري ظهور نوع جديد من المصارف و التي يجب أن تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي للخدمات التقليدية للمصارف و أن لا تتقيد بمكان و زمان معيين، و قد جاءت البنوك الالكترونية و العمليات المصرفية الالكترونية كنتيجة للتطورات و ا لتغيرات التكنولوجية و التي ساهمت بشكل كبير في تحسين أداء المصارف.

المطلب الأول: نشأة الصيرفة الالكترونية و مراحل تطور العمل المصرفي

أولا: نشأة الصيرفة الالكترونية :

لقد ظهرت الصيرفة الالكترونية بظهور النقد الالكتروني، حيث تزاوج النقد الالكتروني بتقنيات المعلومات، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني في الواقع ظهر بفرنسا ،فمثلا تم استخدام بطاقة كرتونية في الهاتف وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام البطاقة المعدنية، فهي تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد، مع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث طرحت شركة "EXPRESS AMERICAN" في عام 1958 بطاقة بلاستكية، و التي انتشرت على نطاق دولي في الستينات.

و في سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية مصارف بطاقة "Bank Americard " و التي تحولت فيما بعد إلى visa عالمية، كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء من قبل ستة مصارف فرنسية، و في نهاية السبعينيات و بفضل الثورة الإلكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في عدد من البلدان الصناعية، حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة و يمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع[1]

و منذ سنة 1986 شرعت اتصالات فرنسا في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة، و مع بداية التسعينيات (1992) أصبحت كل البطاقات المصرفية في فرنس ا تحمل رقاقات الكترونية ، و بالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة و هوية صاحبها، و هو ما يعد دعما كبيرا لأمن العمليات التي تجري بها

إن الانفجار الذي حدث في التسعينيات بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و خاصة منها ثورة الانترنت، مما أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة، فلقد ظهر في منتصف التسعينيات أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتلاحق بروز مصارف من نفس النمط و بصورة متسارعة في مناطق أخرى من العالم، خاصة و أن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي.

[1] رشيد بوعافية، محمد صالح زويتة، (2011)، **الصيرفة الالكترونية – الواقع و التحديات** ، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد28)، المجلد1، ص149.

بعدها في فترة الألفية و حتى وقتنا الحاضر تم دمج الخدمة الالكترونية مع شبكة الانترنت و ذلك بربط أجهزة الصراف الآلي و الهواتف الخلوية مع الانترنت، و ظهرت ما تعرف بالبنوك الجوالة أو الخ لوية و انتشرت الوسائل الالكترونية بأنواعها، وهذا ما جعل جميع الخدمات المصرفية تقدم عبر وسائل الكترونية مختلفة[1].

عموما يرجع ظهور وانتشار البنوك الالكترونية إلى عاملين أساسيين هما:

- تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الاستثمار والناتجة عن عولمة الأسواق.
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو ما يعرف "بالصدمة التكنولوجية" والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

ثانيا: مراحل تطور العمل المصرفي الالكتروني:

لقد تبين حصول عدة تطورات في العمل المصرفي خاصة مع تطور التكنولوجيا المستخدمة في المصارف، و قد مرت بالمراحل التالية:

1 - **مرحلة الدخول:** و هي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية حيث بدأ الأخصائيون في شؤون التكنول وجيا يدخلون إلى المصارف لإيجاد حلول لتأخر التقارير المالية و المحاسبية، و لم يكن هناك تدخل مباشر للإدارات العليا في الحلول المقترحة، و كان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل المصرفي[2].

2 - **مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا :** و هي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالمصرف من خلال برامج تدريب، تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال[3].

3 - **مرحلة دخول الاتصالات و التوفير الفوري للخدمات :** بدأ اهتمام الإدارة العليا بالتكنولوجيا و ذلك بالاستعانة بأخصائيين و استشاريين في شؤون التكنولوجيا لمساعدتهم في ضبط التكاليف[4].

---

[1] ميادة بلعياش، حسيبة زايدي، (2017)، **واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة** ، مجلة الباحث الاقتصادي، (العدد08)، ص303

[2] عبد الهادي مسعودي، (2016)، **الأعمال المصرفية الالكترونية**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،ص18.

[3] مرجع نفسه.

[4] وسيم محمد الحداد، نوري موسى الشقيري و آخرون، (2012)، **الخدمات المصرفي الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ص58.

4 - **مرحلة اعتبار التكنولوجيا ضمن العمل المصرفي** : و هي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا و التي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي و تسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي[1].

المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الالكترونية

قبل التطرق للتعريف بالصيرفة الالكترونية سنقوم بطرح مجموعة من التعاريف التي توضح لنا البنوك الالكترونية.

أولا: تعريف البنوك الالكترونية:

لقد اختلفت الآراء حول إعطاء مفهوم موحد للبنوك الالكترونية و تعددت التعاريف حول هذا النوع من البنوك.

- هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الالكترونية Electronic Banking أو بنوك الانترنت أو البنوك الالكترونية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط و على اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت سواء كان في المنزل أو المكتب أو أي مكان و وقت يرغبه و يعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد[2].
- تعني أن الزبون يتاح له كافة أعماله الخاصة بالبنك الذي يتعامل معه عن طريق أي مكان يكون موجود فيه و ذلك عن طريق خط خاص يوفره له البنك يتيح له من خلاله إنجاز كافة معاملاته مع البنك من خلاله دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك لانجاز تلك الأعمال[3].
- هي تلك البنوك والمؤسسات المالية المستندة على الركائز الالكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية بأمان، وبأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد للعملاء[4].

---

[1] مرجع نفسه.

[2] يوسف حسن يوسف، (2012)، **البنوك الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ص11.

[3] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، (دون سنة نشر)، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، ص10.

[4] عبد الجليل جلايلية، دحمان بن عبد الفتاح، (2019)، **الصيرفة الالكترونية**، خدماتها و مخاطرها، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي، (العدد01)، المجلد13، ص253.

تضم كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو التسويق لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية (الهاتف و الحاسب و الصراف الآلي و الانترنت و التلفزيون الرقمي و غيرها) و ذلك من قبل البنوك أو المؤسسات المالية، بشكل يلبي حاجيات العميل و يكسب المصرف مركزا تنافسيا قويا[1].

- البنوك الالكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا، و إداريا، و استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية المعاملات، أو إتمام الصفقات على المواقع الالكترونية[2].

ثانيا: تعريف الصيرفة الالكترونية:

لقد أطلقت العديد من التعاريف حول الصيرفة الالكترونية، و من بين هذه التعاريف ما يلي:

- تعرف الصيرفة الالكترونية بأنها قناة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت لتوفير الفائدة بالنسبة لزبائن المصرف وهذا ما ينتج عنه أيضا تحديات جديدة لسلطات البلد في تنظيم والإشراف على النظام المال ي وفي تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي[3].
- هي كل المعاملات المصرفية الالكترونية وتتمثل في كل العمليات المصرفية التي تتم عن طريق الهاتف، الصراف الآلي، ومؤخرا جدا انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء والبنوك وإمكانية الحصول عليها سريعة ومريحة ومتاحة 24 ساعة أينما كان العميل[4].
- الصيرفة الالكترونية هي تقديم الخدمات والمنتجات البنكية التقليدية وكذا الحديثة للعملاء من خلال التحويل الالكتروني للأنشطة، وتتضمن هذه العمليات مختلف الأساليب التي تمكن العملاء سواء كانوا

[1] هناء طبيب، (دون سنة نشر)، **الصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي** ، مجلة الإبداع، (العدد03)، المجلد03، ص69.

[2] محمد عبد حسين الطائي، (2019)، **التجارة الالكترونية**، المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، ص299.

[3] حمزة فائق وهيب الزبيدي، منار حيدر علي الغانمي، (دون سن نشر)، **تطور الصيرفة الالكترونية و أثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية**، مجلة كلية التراث الجامعية، (العدد20)، ص365.

[4] حنان سلواتي، (2014)، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر** ، مجلة الإبداع، (العدد04)، المجلد04، ص24.

أشخاص طبيعيين أو معنويين من الإطلاع على حساباتهم، ومعالجة صفقاتهم، للحصول على معلومات حول مختلف الخدمات والمنتجات المالية[1].

- يقصد بها التواصل التلقائي للخدمات المصرفية التقليدية وا لجديدة مباشرة للعميل من خلال قنوات التواصل الإلكترونية التفاعلية وتضمن هذه الخدمات النظم التي تمكن عملاء المؤسسات المالية والشركات من الوصول للحسابات المصرفية والحصول علي معلومات عن المنتجات المالية ، والخدمات من خلال شبكة خاصة أو عامة بما في ذلك شبكة الإنترنت[2].
- أيضا تعرف بأنها كافة العمليات أو النشاطات التي عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من قبل المصارف و المؤسسات المالية بواسطة إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النشاط المالي المصرفي، مع ما يتطلبه ذلك من عصرنة أنظمة الدفع و السحب و الائتمان و التحويلات المالية[3].

و عليه يمكن القول بأن الصيرفة الالكترونية :" هي مجموعة من التعاملات المصرفية عن بعد، عبر طرق الكترونية حديثة تسهل على العملاء القيام بخدماتهم بأبسط الطرق و أقل التكاليف، و يكون ذلك عبر شبكة الانترنت.

من خلال التعاريف السابقة يمكن حصر أهمية الصيرفة الالكترونية في النقاط التالية[4]:

- تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية وذلك من خلال التحول إلى العديد من الخدمات الإلكترونية التي تتميز بانخفاض إجراءاتها وانخفاض عدد الموظفين الذين يقدمونها.
- تطويع التكنولوجيا لخدمة المصارف والعملاء على حداً سواء.
- الدخول إلى أسواق جديدة وزيادة عدد عملاء المصارف.
- تطوير الخدمات المقدمة و اكتساب مكانة تنافسية جيدة.

[1] علي محبوب، علي سنوسي، (2020)، **واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (العدد02)، المجلد01، ص13.

[2] كمال محمد حامد الفكي، (2012)، **دور التسويق في انتشار خدمات الصيرفة الالكترونية** ، مجلة الدراسات التجارية الحديثة، (العدد02)، ص08.

[3] سامية يتوجي، (2020)، **الصيرفة الالكترونية في سياق القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية**، مجلة الاجتهاد القضائي، (العدد22)، المجلد12، ص78.

[4] صباح شعير حاضر، محمد فخري محمد، حمد خيضر أحمد، (2019)، **آليات الصيرفة الالكترونية و أثرها في تحقيق القيمة السوقية**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، (العدد02)، المجلد03، ص193.

ثالثا: خصائص الصيرفة الالكترونية:

تتميز المعاملات المصرفية الالكترونية بمجموعة من الخصائص هي[1]:

- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات، حيث أن كافة الإجراءات و المراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية تتم الكترونيا دون استخدام أي ورق.
- فتح المجال أمام المصارف صغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالميا باستخدام شبكة الانترنت دون الحاجة إلى التفرع خارجيا، و زيادة الاستثمار و الموارد البشرية و غيرها.
- القدرة على إدارة الع مليات المصرفية للمصارف عبر شبكة الانترنت بكفاءة، من أي موقع جغرافي، و بالتالي يستطيع المصرف أن يختار أفضل الأماكن على مستوى العالم، من حيث النظم الاقتصادية المشجعة أو الأوضاع السياسية المستقرة، أو المعاملة الضريبية الأفضل، ليمارس أعماله في بيئة مناسبة و ي نشرها في جميع أنحاء العالم.
- عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الالكترونية كل منهما الآخر، و هو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التأمين للتعرف على الهوية الكترونيا.
- إمكان تسليم بعض المنتجات الكترونيا، مثل المنتجات الرقمية ككشوف الحساب و الرصيد و غيرها.
- سرعة تغير القواعد الحاكمة و ذلك لمواكبة التطور السريع في مجال المعاملات الالكترونية، مما يحتاج إلى سرعة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور.

المطلب الثالث: دوافع الصيرفة الالكترونية و أهدافها:

للصيرفة الالكترونية مجموعة من الدوافع و الأهداف التي كانت سببا في ظهورها.

أولا: دوافع الصيرفة الالكترونية:

إن ظهور الصيرفة الالكترونية كان نتيجة ظهور عدة عناصر منها[2]:

- ✓ ثورة الاتصالات و المعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي و المالي، ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة، اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.

---

[1] نادية عبد الرحيم، (2011)، **تطور الخدمات المصرفية و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص78-79.

[2] هالة عبدلي، (2017)، **الصيرفة الالكترونية كآلية لضمان جودة الخدمات المصرفية** ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، (العدد01)، ص386.

- ✓ التجارة الالكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الالكترونية وخاصة الانترنت، والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها، مما جعل التطوير الواعي لاستراتيجيات و أساليب عمل البنوك ضرورة خدمية، و ليس ترفا أو هدرا للأموال
- ✓ وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك و غيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية، لتقديم أفضل خدمة لعملائها ، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطالبون بخدمة رفيعة المستوى و بتكلفة تنافسية، مستفيدين من المنافسة المتزايدة بين المؤسسات.
- ✓ وجود منافسة شديدة بين البنوك و المؤسسات المالية و التي لا تقتصر فقط على الاقتصاديات الوطنية بل هناك أبعاد دولية في ظل تحرير التجارة الدولية.

ثانيا: أهداف الصيرفة الالكترونية:

تسعى البنوك من خلال العمليات المصرفية الالكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها[1]:

- ✓ فتح أسواق جديدة أمام منتجات و خدمات البنك، ذلك أن التحول إلى الخدمات الالكترونية يجب أن يصاحبه الحصول على عملاء جدد و فتح آفاق جديدة، و بما يغطي تكلفة استثماراته التكنولوجية و مخاطر تشغيله.
- ✓ تحسين طرق إدارة العلاقات مع العملاء، و ذلك لكون الخدمة الالكترو نية يميزها الدقة في الأداء و الأمن، و في أي وقت و مكان، فبالتالي من المفروض أن تؤدي إلى تحسين العلاقات مع عملاء البنك.
- ✓ تخفيض كلفة أداء الخدمة، فانخفاض تكلفة أداء الخدمة سمة من سمات الخدمة الالكترونية، و ذلك بالرغم مما تتطلبه من بنية تحتية و برامج و حاسبات و تدريب، إلا أن ذلك أقل تكلفة من الخدمة المصرفية المقدمة تقليديا خلال الفروع.
- ✓ القدرة على مخاطبة كل عميل على حده و تقديم الخدمة المناسبة له، المحافظة على رضا العملاء عن طريق إدارة العلاقات معهم، و ذلك نتيجة ما تتيحه الخدمات الالكترونية من البرامج التي تمكنه ا من تحقيق شعور لدى العميل بأن الخدمة مقدمة له دون غيره.

إضافة إلى وجود أهداف أخرى المتمثلة في[2]:

- ✓ تحديد أسلوب تقديم الخدمات لكل مجموعة من العملاء.

---

[1] سعيد محمد سعيد البردويل، (2015)، **الخدمات المصرفية الالكترونية المطبقة في البنوك الإسلامية و علاقتها برضا العميل** ، دراسة حالة البنوك الإسلامية في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص27.

[2] فريد النجار، (2004)، **الاستثمار بالنظم الالكترونية و الاقتصاد الرقمي** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، ص277.

- ✓ تحديد قنوات الاتصال و الوسطاء لكل خدمة.
- ✓ تحديد الخدمات النمطية و الخدمات حسب الطلب لكل شريحة من المتعاملين.
- ✓ تحديد أنواع قنوات التوصيل البديلة لكل خدمة و لكل نوع من المتعاملين.
- ✓ تحديد كيفية الترويج للخدمات المصرفية الجديدة بالكتالوج الالكتروني على الانترنت.

المبحث الثاني: أساسيات الصيرفة الالكترونية

شهدت الخدمات المصرفية تقدما ملموسا من خلال تطوير المعاملات و تسهيلها حيث أتاحت للعميل فرصة التعامل عن بعد من خلال شبكة الانترنت، فمن المتوقع أن تنتشر هذه العمليات بشكل واسع و على نطاق أوسع خاصة في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام و التقنيات المصرفية المستحدثة.

المطلب الأول: متطلبات الصيرفة الإلكترونية و عوامل نجاحها

تعتمد الصيرفة الالكترونية على مجموعة من المتطلبات و العوامل التي تساعد على نجاحها.

أولا: متطلبات الصيرفة الإلكترونية

يقتضي نجاح الصيرفة الالكترونية وجود مجموعة من القواعد التي تبنى عليها و التي يمكن إيجازها في المتطلبات التالية:

1 - **البنية التحتية التقنية:** تقع في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية لاسيما البنية التحتية المرتبطة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدول ومختلف القطاعات، ولذلك يجب أن تنشأ المصارف الالكترونية في بيئة تتميز بالأعمال والتجارة الالكترون ية، والمتطلب الوحيد لضمان أعمال الكترونية ناجحة، وضمان الدخول لعصر المعلومات، عصر اقتصاد المعرفة هو كفاءة البني التحتية، وذلك لسلامة السوق الاتصالي وتحديد السياسات السعرية مقابل خدمات الربط بالانترنت وتمثل تقنية المعلومات أهم عنصر بالنسبة للبنى التحتية من حيث الأجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية وهي دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة[1].

2 - **التفاعل مع المتغيرات والوسائل الإستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية :** بمعنى أن التفاعلية تكون أيضا مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي، والمالي والخدماتي، أي تلك الأفكار التي تأتي وليدة تفكير إبداعي وليست وليدة تفكير نمطي[2].

---

[1] أمينة بركان، (2014)، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص341.

[2] مرجع نفسه.

3 - **الرقابة التقنية الحيادية :** بمعنى بقاء المصرف الإلكتروني وتطوره يرتكز على مدى تقييم الأداء ومن هنا أقامت غالبية مواقع المص ارف الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها[1].

4 - **كفاءة الأداء المتفقة مع عنصر التقنية :** هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء و التواصل في التأهيل و التدريب، و الأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية و المالية و التسويقية و القانونية و الاستثمارية و الإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني[2].

5 - **التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات :** و يتقدم هذا العنصر على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الالكترونية و تميزها، فالجمود و انتظار الآخرين لا يتفق مع نقاط فرص التميز و الانفراد خاصة مع وجود المنافسة و العمل بخشية على أموال المساهمين و اجتياز المخاطر[3].

6 - **وجود ثقافة المستخدمين للتقنية المصرفية الالكترونية:** على الرغم من الثورة التي عرفها عالم الاتصالات و المعلومات في مختلف المجالات , تطور أساليب التجارة الالكترونية التي أدت إلى خلق تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي و المالي، لا يزال كثيرون يرفضون تماما فكرة الخدمات المصرفية الالكترونية لاعتقادهم بإمكانية تعرض الحسابات للاختراق، فضلا عن المخاطر التشغيلية و الإ ستراتيجية، و في المقابل تعتقد شريحة كبيرة من الناس أننا بتنا في زمن يستحيل الاستغناء فيه عن الخدمات المصرفية الالكترونية التي تمكن العميل من سحب المال و إيداعه في أي وقت، حتى و إن كان البنك مغلقا و ذلك يضمن و يعزز مسألة السرية المصرفية و أيضا يخفف من الأعمال و الإجراءات المطلوبة و يختصر الجهد و الوقت[4].

ثانيا: عوامل نجاح الصيرفة الالكترونية:

يعد إقامة نظام للصيرفة الالكترونية يتوجب الالتزام بجملة من العوامل و التي هي بمثابة أسس للعمل الالكتروني، و التي تتمثل في[5]:

- وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات و العالم ككل.

---

[1] مرجع نفسه.

[2] السعيد بريكة ، نادية شبانة ، (2016)، **البنوك الالكترونية الواقع و الأفاق**، (الطبعة الأولى)، القاهرة، ص75 .

[3] مرجع نفسه.

[4] عبد القادر بلهادي، عز الدين نزعي ، (دون سنة النشر)، **متطلبات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، (العدد الاقتصادي 35)، ص446.

[5] هاني وجيه العطار، (2016)، **التجارة الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص ص136-137.

- وضع خطط للبدء في إدخال خدمات البنوك الالكترونية، بداية من وضع إستراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية.
- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة و ترتبط بالانترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.
- العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة
- إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية.

المطلب الثاني: خدمات الصرفية الالكترونية و أنماطها .

هناك العديد من الخدمات التي تقدمها الصيرفة الالكترونية، كما أنه يوجد لها أنماط أساسية تقوم عليها.

أولا: خدمات الصيرفة الالكترونية .

تجدر الإشارة إلى أن خدمات العمليات المصرفية تقدم بشكل كامل من بداية اختيار الخدمة مرورا بإجراءات إتمامها و انتهاء أدائها بشكل إلكتروني كامل، و تتلخص هذه الخدمات في:

1. **خدمة الصراف الآلي :** الصراف الآلي جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24/24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي بطاقة بلاستيكية تحمل معلومات العميل و تصدر عن البنك . و يقدم هذا الأخير عدة خدمات نذكر منها: السحب من حساب العميل و التوفير نقدا و هذا بالعملة المحلية، الإيداع بالحسابات نقدا، التحويلات من حساب لآخر، الاستفسار عن الرصيد، طلب دفتر الشيكات، طلب كشف الحسابات، و تسديد بعض الفواتير[1].
2. **الخدمة عبر الهاتف :** تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط فر وع المصرف الواحد ككل و تمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي فرع من فروع المصرف و يقوم العميل بالاتصا ل برقم موحد للحصول على خدمة موحدة من مصرفه، يتكفل الموظف بعد ذلك على العميل من الوصول إلى بيانات حول العميل و يبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هويته، و قد تطور استخدام الهاتف في تقديم الخدمات المصرفية بإدخال أجهزة الرد التلقائي على مكالمات العملاء و تقديم خيارات لهم لإجراء عمليات متعددة كالخدمات الاستعلامية، خدمات تحويل مبالغ نقدية لجهات معلومة، طلب خدمات كدفتر الشيكات...الخ و أخر التطورات التي شهدها هذا النوع من الصيرفة استخدام

[1] جهيدة العياطي، محمد بن غزة، (دون سنة نشر)، **تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، (العدد03)، المجلد02، ص03.

هذه المراكز للإجابة على رسائل البريد الإلكتروني و الذي أصبح أداة فعالة في التخاطب بين المصرف و العميل[1].

3. **الخدمة عبر الانترنت :** قامت العديد من المصارف بتوظيف قدرات تكنولوجيا المعلومات و الاتص ال في تقديم خدمات مصرفية متنوعة، كما أنها اعتبرت خدمات مصرفية إلكترونية، كذلك الظاهرة التي يطلق عليها صيرفة الانترنت أو صيرفة فورية و هي إحدى أشكال الصيرفة الالكترونية، حيث أنها تسمح لهم بالقيام بالمعاملات المالية من خلال الدخول إلى الصفحة الالكترونية التي تشغلها المؤسسة البنكية و التي تتيح للعملاء الذين لديهم بطاقات السحب الآلي من الدخول لمعلوماتهم البنكية من أي مكان و على مدار الساعة[2].

4. **الخدمة عبر التلفزيون الرقمي:** ظل التلفزيون منذ أكثر من عقد من الوسائل الناجحة للإعلام الجماهيري وقد تم تطوير نظام التلفزي ون ليتيح المراسلة من المشترك لمقدمي خدمة الإرسال، وأصبح يطلق عليه التلفزيون التخاطبي أو التفاعلي، وقد بدأ التلفزيون التفاعلي في احتلال موقعه في الدول المتقدمة وبدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع مؤسسات مالية لإيصال الخدمة للمشتركين، وأصبح جاذبا حيث أن السعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومات عبر الصورة تفوق تلك التي يتم نقلها عبر تبادل البيانات بصفة تقليدية بحوالي ستة أضعاف ، إن إدخال المصارف لخدمات هذه التقنية الجديدة ستفتح أبوابها إلى نسبة كبيرة من العملاء خاصة ربات البيوت بالإضافة إلى فئة المتعاملين الذين لا يملكون حواسيب في منازلهم أو الذين لديهم حواسب آلية لكنهم يفضلون التلفزة الرقمية نتيجة كونهم أكثر ألفة معها وأكثر معرفة بتقنياتها[3].

5. **خدمة بطاقات الخصم المستخدمة في موقع البيع :** تسمح خدمة الخصم المباشر في موقع البيع للز بائن القيام بعملية تسوية مشترياتهم لدى بائعي التجزئة بواسطة بطاقاتهم البنكية ، ويمثل التحويل الالكتروني

---

[1] محمد يدو، خالد قاشي، (2011)، **إستراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية**، الملتقى العلمي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترو نية في الجزائر،المنعقد يومي 26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، ص05.

[2] كمال مولوج، محمد طلحة، (2011)، **الصيرفة الالكترونية و تأثيرها على جودة الخدمات المصرفية** ، الملتقى العلمي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية ا عتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،المنعقد يومي 26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، ص05.

[3] زبير عياش، سمية عبابسة، (2016)، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة و تطوير البنوك الجزائرية** ، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد46)، المجلد أ، ص343.

للأموال في نقطة البيع أسلوبا يحقق الاستغناء عن تداول النقدية في إنجاز المدفوعات أو الت سويات المطلوبة من قبل المستهلكين[1].

6. **الخدمة المنزلية:** و هو ذلك الحا سب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان، و الذي يتصل بحاسب المصرف ليتمكن من خلال كلمة السر أو رقم سري من إتمام العمليات المصرفية المنزلية[2].

ثانيا: أنماط الصيرفة الإلكترونية

للبنوك الالكترونية ثلاث صور أساسيات هي:

1 - **الموقع المعلوماتي:** و هو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية، أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط المصرفي الالكتروني، و الذي من خلاله يقدم البنك المعلومات عن برامجه و منتجاته و خدماته و نشاطاته المصرفية[3].

2 - **الموقع التفاعلي أو الاتصالي :** حيث يسمح الموقع بنوع من تبادل الا تصال بين البنك و عملائه كالبريد الالكتروني و تعبئة الطلبات، أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود و الحسابات[4].

3 - **الموقع التبادلي:** و يمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة الكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الف واتير، و إدارة التدفقات النقدية و إجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه[5].

المطلب الثالث: مزايا الصيرفة الالكترونية و مخاطرها

مما لا شك فيه أنه يوجد العديد من المزايا للصيرفة الالكترونية التي يمكن تقديمها للعميل، إلا أن الصيرفة الالكترونية لا تخلو من المخاطر التي تؤثر على الخدمات المصرفية.

---

[1] ايمان العاني، (2007)، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص146.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبداللات، (2008)، **الصيرفة الالكترونية الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع** ، (الطبعة الأولى)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص31.

[3] سارة كرازدي، فواز الجلط، (2022)، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير البنوك الالكترونية** ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (العدد01)، المجلد07، ص698.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، (2014)، **اقتصاديات التجارة الالكترونية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الابراهيمية، مكة، ص174.

[5] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2016)، **التجارة الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص163.

أولا: مزايا الصيرفة الالكترونية

تنفرد البنوك الإلكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية تلبية لاحتياجات الزبون، و هو يحقق للبنك مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة منها:

1. **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء** : و ذلك دون التقيد بمكان أو زمان معين ، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع ما وهو يوفر الراحة للعميل، إضافة أن إلى سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها[1].
2. **زيادة كفاءة البنوك الالكترونية** : مع اتساع شبكة الا نترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على الزبون الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية لو مما انتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل أحد موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلون[2].
3. **تقديم خدمات مصرفية كاملة و جديدة** : تقدم البنوك الالكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، و مع انتشار التجارة الالكترونية عبر العالم أصبح هناك عمليات مصرفية جديدة و متطورة لا يمكن للبنوك التقليدية تقديمها على عكس البنوك الالكترونية التي توفرها بأقل وقت و ثمن و لعل هذه الخدمات التي تميزها عن البنوك التقليدية، منها[3]:
   - شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
   - إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
   - تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليها إلكترونيا.
   - كيفية إدارة المحافظ المالية من أسهم و سندات للعملاء.
   - طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.
4. **خفض التكاليف:** من أهم ما يميز البنوك الالكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية. و من ثم فإن تقليل التكلفة و تحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل[4].

---

[1] محمد تقرورت، (2012)، **متطلبات تنشيط العمل المصرفي الالك تروني في الدول العربية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد07)، ص286.

[2] مرجع نفسه.

[3] ريان عثمان، (2019)، **واقع البنوك الالكترونية في العالم العربي**، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، (العدد03)، ص18.

[4] مرجع نفسه.

5. **خدمات البطاقات:** توفر البنوك الالكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من الرسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات الخاصة الأخرى[1].
6. **تحقيق الربحية:** تحقيق نسبة من الربحية مناسبة للمساهمين في المصارف وتنمية الشعور لدى العملاء بانتمائهم للبنك والمحافظة على الولاء لضمان الربحية التي يجنيها البنك من نشاطه[2].

و عموما تتيح البنوك الالكترونية خيارات أوسع للمتعاملين وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء وهو ما يتطلب من البنك توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

ثانيا: مخاطر الصيرفة الالكترونية

في إطار القيام بالعمليات المصرفية الالكترونية و ما يرافقها من تغيرات في بيئة العمل و التي قد تنتج عنها مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على الخدمات المصرفية، و من بين هذه المخاطر ما يلي:

1 - **مخاطر خرق أنظمة الأمن و الحماية :** تتميز عمليات الدفع الإلكترونية بإمكانية اختراقها من قبل قراصنة المعلومات، إلا أن التطوير يقدم كل يوم حلولا للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءا من إلى برامج مؤمنة إلى الرقم الشخصي و استعمال كلمة السر إلى الحوائط النارية[3].

2 - **مخاطر التشغيل:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم وضع التأمين الكافي للنظام أو عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة بالإضافة إلى إساءة الاستخدام من قبل العملاء . و من بين أسباب وجود مثل هذه المخاطر ما يلي[4]:

- عدم وجود التأمين الكافي للنظم.

- عدم ملائمة تصميم النظم وإنجاز العمل أو أعمال الصيانة.

---

[1] وهراني مجذوب، (2012)، **الصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتفعيل الحكومة و الحوكمة الالكترونية** ، مجلة الإستراتيجية و التنمية، (العدد03)، المجلد02، ص126.

[2] مرجع نفسه.

[3] أمين زروقي، الحاج خليفة، (2014)، **دور استعمال وسائل الدفع الالكترونية في تحسين البنكية** ، الملتقى العلمي الوطني إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية و انعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، المنعقد يومي 22-23 أفريل 2014، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص07.

[4] سماح مهوب، (2005)، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص115.

- إساءة العملاء لاستخدام النظام.

3 - **مخاطر إستراتيجية:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الالكترونية، وبما لا يعرض المصرف لمزيد من المخاطر، و لا يؤثر على مركزه التنافسي . وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل المصرف، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها و التي يحتاج كل منها لضوابط رقابية تتوافق مع ظروف كل مصرف[1].

4 - **مخاطر السمعة:** :يمكن أن تتعرض سمعة البنك لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت و فق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات كبيرة ومن أجل حماية البنك من أية أوضاع سلبية يمكن أن تسبب بالإضرار بالسمعة، فان هذا البنك يتعين عليه تطوير رقابة ومتابعة الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الالكترونية[2].

5 - **مخاطر قانونية:** تحدث هذه المخاطر نظرا لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية، على سبيل المثال عدم توافر قواعد لحماية العملاء في بعض الدول أو غياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية[3].

6 - **مخاطر أخرى:** يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بمخاطر العمليات المصرفية التقليدية ومن ذلك[4]:

- المخاطر الائتمانية.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر الفائدة.
- مخاطر التسعير.
- مخاطر السيولة.

---

[1] نصر محمود مزنان فهد، (2011)، **امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية** ، مجلة كلية الغدارة و الاقتصاد، (العدد04)، ص11.

[2] سارة بن غيدة، سعيد حركات، (دون سنة نشر)، **إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية و أثرها على الخدمة البنكية الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد09)، ص669.

[3] خير الدين معطى الله، محمد بوقموم، (2001)، **المعلوماتية و الجهاز البنكي – حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات-، المنعقد يومي، 05-06 نوفمبر 2001، جامعة 08 ماي 45، قالمة، الجزائر، ص200.

[4] مصطفى العثماني، خالد قاشي، (2010)، **إستراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد02)، ص246.

- مخاطر الملاءة المالية.
- مخاطر الالتزامات.
- مخاطر التسيير الداخلي

المبحث الثالث: وسائل الدفع الالكترونية الحديثة:

تعبر وسائل الدفع الإلكترونية عن الصورة أو الأداة الإلكترونية للدفع التي نستعملها في حياتنا اليومية من أجل تسوية المعاملات التجارية والمالية بصورة سهلة و سريعة، إذ أن جميع عملياتها تتم بصورة إلكترونية.

المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية:

إذ سنتطرق إلى التعريف بوسائل الدفع الالكترونية و خصائصها، و أسباب ظهور هذه الوسائل الحديثة.

أولا: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية

1. تعريف وسائل الدفع الالكترونية:

يمكن تعريف وسائل الدفع الالكترونية على أنها:

- كل عملية دفع صدرت و عولجت بطريقة الكترونية، وهذا يعني أن وسائل الدفع الالكترونية هي عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة)، وتتم هذه العملية عن طريق مجموع ة من الأدوات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان[1].
- وهي أيضا عملية تحويل الأموال في الأساس ثمن السلعة أو الخدمة بطريقة رقمية أي باستخدام الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة أو أي طريقة أخرى لإرسال البيانات[2].
- عرفت وسيلة الدفع الالكترونية على أنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات[3].

---

[1] زهير زاوش، (2011)، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص ص17-18.

[2] نادية ياسين، (2016)، **وسائل الدفع الالكترونية – المزايا و المخاطر-**، الملتقى الدولي الخامس الاتجاهات الحديثة لإدارة السيولة و عصرنة وسائل الدفع، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص04.

[3] أحمد خليلي، المعتز بالله لخذاري، (دون سنة نشر)، **واقع وسائل الدفع الالكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، (العدد الاقتصادي36)، ص03.

- كما عرفت بأنها عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو بالخدم ات أو المعلومات فهي تستخدم وسيطا لتسهيل عملية التبادل مثل البنك[1].
- يقصد بها أنها مجموعة الأدوات و التحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف و المؤسسات لوسيلة الدفع، مثل البطاقات البنكية و النقود الالكترونية[2].

2. خصائص وسائل الدفع الالكتروني:

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بالخصائص الآتية[3]:

- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم
- يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية، و هي وحدات نقدية عادية كل ما هنالك أنها محفوظة بشكل الكتروني و يتم الوفاء بها الكترونيا.
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان و يتم الدفع عبر شبكة الانترنت وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد، و يتم الدفع الالكتروني عبر أسلوبين:
  - الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، بحيث يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.
  - الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات القابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك.
- تتطلب توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم
- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات، خاصة و يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم . و شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد الذين لا توجد بينهم روابط معينة.

---

[1] نسيمة مولفرعة، (2016)، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية** ، مجلة البح وث في الحقوق و العلوم السياسية، (العدد06) ص488.

[2] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، (2017)، **واقع و تحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر** ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، (العدد24)، ص280.

[3] السعيد بريكة، (2011)، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية و آفاق تطورها في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص140.

3. أهمية وسائل الدفع الالكتروني:

لعبت التكنولوجيا دورا كبرا في توسع نطاق وسائل الدفع الالكتروني، و تتجسد أهمية هذه الوسائل في[1]:

- اختصار المسافات الجغرافية.
- التعريف بالبنوك و الترويج لخدماتها.
- تقديم خدمات بنكية إضافية ذات جودة عالية و على مدار الوقت.
- تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك نتيجة تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية.
- تعزيز رأس المال الفكري.
- تطويع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي.
- الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية.

ثانيا:أسباب ظهور وسائل الدفع الالكترونية:

ساعد على تطور وسائل الدفع و تحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني مجموعة من العوامل أهمها ما يلي[2]:

- ✓ تراجع فاعلية وسائل الدفع التقليدية : بسبب ظهور مجموعة من المشاكل و العراقيل مما أدى إلى ظهور وسائل حديثة أخرى تلبي احتياجات المستخدمين بسهولة تامة.
- ✓ تطور تكنولوجيا المعلومات: أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية واشتدادها محليا وعالميا، وهو ما دفع بضرورة تحسين الخدمات البنكية، واستخدام خدمات الدفع الالكترونية.
- ✓ ظهور البنوك الالكترونية و خدمات مصرفية جديدة : حيث أصبحت تقدم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان وأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد.
- ✓ الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت : إذ أنها أصبحت أكثر أمانا من قبل ذلك من خلال التوقيع الالكتروني و التشفير و التأمين.

---

[1] محاد عريوة، محمد خاوي، (2017)، **واقع وسائل و أنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، (العدد04)، ص114.

[2] هارون العشي، فايزة بوراس، (2018)، **وسائل الدفع الالكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، (العدد03)، المجلد09، ص ص176-178.

- ✓ ظهور منظمات و مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات: إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

تتعدد وسائل الدفع الالكتروني و تتنوع و هذا راجع أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية و التي تتطلب أشكالا محددة من وسائل الدفع الالكترونية، و على العموم تتمثل وسائل الدفع الالكتروني فيما يلي:

1 - **البطاقات الائتمانية:** يمكن تعريفها على أنها بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما – البنك أو شركة الاستثمار- يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه و رقم حسابه، حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته، حيث يقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ لحاملها.

و لبطاقة الائتمان عدة مصطلحات تدور في معنى واحد منها : بطاقات الدفع البلاستيكية أو ما يعرف ببطاقة الاعتماد أو بطاقة الائتمان و هو الاسم الأكثر استخداما فهي تعطي المدين أجلا معينا للوفاء بالدين . و مع ذلك لا نستطيع وصف بطاقة الائتمان بالنقود ذلك أن النقود غير قابلة للرفض أما بطاقات الائتمان فربما تقبلها جهة و ترفضها أخرى، كما أن لها وقتا محددا و مدة تكون سارية المفعول خلالها ثم تنتهي فعاليتها بانتهاء مدة سريانها، بل إنه يمكن إيقافها عن العمل لسبب من الأسباب و لها سقف محدود لا يمكن تجاوزه.

تتخذ أغلب هذه البطاقات شكلا مستطيلا و تتضمن البيانات التالية[1]:

- اسم الهيئة الدولية و شعارها إضافة إلى اسم البنك المصدر لها (أن وجد).
- رقم البطاقة، اسم حاملها، تاريخ الإصدار، تاريخ الصلاحية أو الانتهاء.
- شريط نموذج توقيع حامل البطاقة و هو شريط مستطيل ممغنط يكون بطول البطاقة لتسهي ادخالها في آلات معدة للتحقق من صحتها.

و من بين أشكال هذه البطاقات نجد ما يلي:

- ➢ توجد أنواع البطاقات من حيث التعامل بها:

- بطاقات الخصم أو القيد المباشر أو الفوريdebit card.
- بطاقات الخصم الشهري أو القيد لأجل أو بطاقة الدينcharge card .
- بطاقات الائتمان القرضية أو التسديد بالأقساط credit card.

[1] جلال عايد الشورة، (2008)، **وسائل الدفع الالكتروني**، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ص ص22-34.

➢ تنقسم أيضا إلى بطاقات الائتمان من حيث المزايا التي تمنح لحاملها:

- البطاقات العادية أو الفضية.
- البطاقات الذهبية.

➢ تنقسم أيضا إلى بطاقات الائتمان من حيث الاستخدام:

- بطاقات الائتمان العادية.
- البطاقات المحلية.

➢ إضافة إلى بطاقات من حيث الجهة المصدرة لها:

- الفيزا كارد visa card.
- الماستر كارد master card .
- أميركان اكسبرس american express .

2 - **البطاقات الذكية** : هي بطاقات بلاستيكية في حجم بطاقة الائتمان، تحتوي على شريط ممغنط يحمل شريحة الكترونية أو ألكثر، فهي عبارة عن حاسب آلي صغير الحجم مزود بذاكرة مصاحبة، تسمح بتخزين كمية كبيرة من المعلومات تهتم بتفاصيل عن الحالة المالية لحاملها، الاسم، العنوان، اسم البنك، المبلغ المصروف و تاريخه، كما لهذه الشريحة أن تقوم باسترجاع البيانات و معالجتها، و استخدام هذه ال بطاقة الذكية في غاية البساطة فهي تعمل دون تلامس.

و تتميز هذه البطاقة بقدرتها على تخزين الخصائص البيوميترية و تتعامل مع الوسائل التي يمكن عن طريقها التعرف على السمات الشخصية للفرد مثل شبكة العين و هندسة اليد أو بصمة الإصبع، و تعد البطاقة الذكية مثل بطاقة الهوية التي تصدرها مصلحة الأحوال المدنية أو جواز السفر.

كما أنها تحوي معالجا دقيقا يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية و هذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية أجهزة الكمبيوتر، و لا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة.

إن المعالجات الموجودة في البطاقات الذكية تستطيع أن تتأكد من سلامة المعاملة من الخداع، فعندما يقدم صاحب البطاقة بطاقته إلى البائع فإن المعالج الدقيق الموجود في مسجل النقد الالكتروني للبائع يتأكد من وجود البطاقة الذكية من خلال قراءة التوقيع الرقمي المخزن في معالج البطاقة حيث يتم تكوين هذا ا لتوقيع الرقمي من خلال برنامج يسمى بالخوارزمية الثغرية، فهي عبارة عن برنامج آمن يتم تخزينه في معالج البطاقة يؤكد لمسجل النقد الالكتروني بأن البطاقة الذكية أمنة[1].

[1] أحمد بوراس، (2014)، **أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات و المخاطر** ، (الطبعة الأولى)، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، القاهرة، ص ص25-26.

3 - **الشيكات الالكترونية :** يعد من أهم وسائل الدفع الالكتروني، فهو المكافئ الحديث للشيكات التقليدية التي اعتدنا التعامل بها وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه إلى البنك الذي يعمل ع بر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على انه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

عادة ما يكون الشيك بمختلف أنواعه عبارة عن وثيقة قانونية تجعل من عملية تزويرها شبه مستحيلة لأنها تحمل بيانات متعلقة بصاحبها و الجهة المصدرة لها[1].

تتم إجراءات استخدام الشيك الالكتروني من خلال مجموعة من الخطوات، هي[2]:

- اشتراك المشتري لدى جهة التخليص (البنك) حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد و يتم تحديد توقيع الكتروني للبائع و تسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.
- اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم القيام بنفس خطوات المشتري.
- يقوم المشتري باختيار السلعة أو الخدمة التي يرغب بها من البائع المشترك لدى شركة التخليص نفسها و يتم تحديد السعر الكلي أو الاتفاق على أسلوب الدفع.
- يقوم المشترك بتحرير شيك الكتروني و يقوم بتوقيع بالتوقيع الالكتروني الم شفر ثم يقوم بإرسال هذا الشيك من البريد الالكتروني المؤمن إلى البائع.
- يقوم البائع باستلام الشيك الموقع من المشتري و يقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر و يقوم بإرساله إلى جهة التخليص.
- تقوم جهة التخليص بمراجع الشيك و التحقق من صحة الأرصدة و التوقيعات، و بناءا على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري و البائع بإتمام إجراء لمعاملة المالية.

و فيما يلي مخطط يوضح هذه المراحل:

[1] أديب قاسم شندي، (2011)، **الصيرفة الالكترونية أنماطها و خيارات القبو ل و الرفض** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (العدد27)، ص11.

[2] حميد فشيت، حكيم بناولة، (2011)، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المنعقد يوم ي 26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر، ص08.

الشكل (1): دورة مراحل استخدام الشيك.

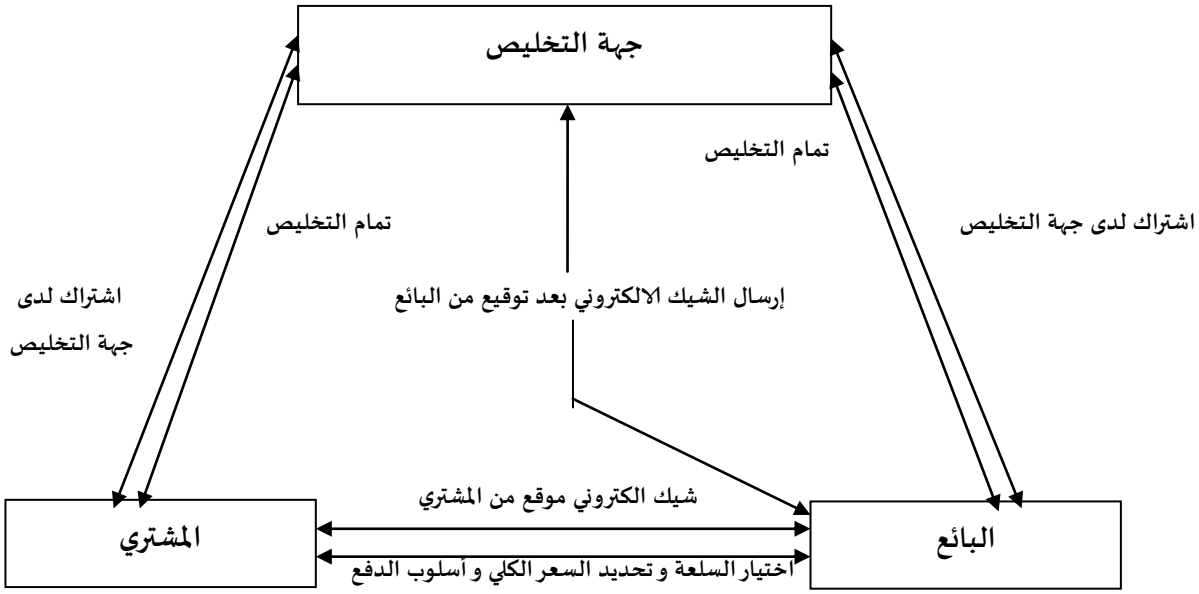

المصدر: حميد فشيت، حكيم بناولة، (2011)، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المنعقد يومي 26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر، ص08

4 - **النقود الالكترونية :** هذه النقود هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية تخزن على القرص الصلب بجهاز الحاسب الآلي، و يمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام المعاملات المالية و التجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية و دفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الالكترونية.أو يمكن القول بأنها عبارة عن أرقام تتداول الكترونيا كما أن قوة الإبراء الموجودة في هذه النقود هي قوة إبراء اتفاقية و ليست قانونية. و من مميزات هذه النقود أنها[1]:

- مخزنة على وسيلة الكترونية و تعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الالكترونية.
- غير مرتبطة بحساب بنكي.
- تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها.
- وسيلة للدفع و تحقيق أغراض أخرى.

كما أن لها مجموعة من الخصائص و التي تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

- الخصائص العملية:
  - النقود الالكترونية هي قيم مخزنة الكترونيا.

[1] نوارا صباح عزيز الجزراوي، (2011)، **أثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان- الأردن، ص ص35-40.

- النقود الالكترونية غير متجانسة.
- يمكن أن تستخدم النقود الالكترونية بأصغر الوحدات النقدية.
- النقود الالكترونية لا تتطلب وجود طرف ثالث.
- سهولة استخدامها في التعامل مقارنة مع الوسائل الأخرى.
- تتناسب مع قليلة القيمة لأنها أصلا قليلة الكلفة.

➢ الخصائص المتعلقة بالأمان:

- أن يتمكن المتعاملون بالنقود الالكترونية بالتعامل فيها في أي وقت و مهما كانت الظروف.
- أن يكون بمقدور أي طرف من أطراف العملية التحقق من هوية الطرف الآخر.
- تحقيق وسائل الأمان اللازمة عند استخدامها بحيث يصبح من الصعب اختراقها، و من بين وسائل الأمان وجود رقم سري لا يعرفه غير مالك هذه النقود.

5 - **البطاقات الالكترونية:** تقوم هذه البطاقات على مبدأ الدفع المسبق وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد، أي أنها بمثابة حافظات نقد إلكترونية ونظرا للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات، خاصة مع تطوير عنصر الأمان فيها، فضلا عن السهولة التي تتيحها، فقد تطورت بشكل سريع حتى أصبح بالإمكان إعادة شحن البطاقة الواحدة عدة مرات.

ومن ناحية أخرى توسع نطاق استخدامات البطاقة المصرفية الالكترونية، حتى أن الجهود تسير نحو إيجاد بطاقة موحدة متعدد ة الاستخدامات وعلى مستوى دولي، رغم هذا الهدف ما يزال يطرح إشكالات تتعلق أساسا بمشكلة أمنية البطاقة وبعدم تجانس مستويات تكنولوجيا صناعة البطاقات ما بين البلدان الصناعية نفسها، فضلا عن تضارب مصالح المصدرين لهذه البطاقات، مما يجعل إيجاد تجمع توافقي فيما بينهم ليس سهلا.

يوجد هناك عدة أنواع من بطاقات الدفع التي تصدرها البنوك، إلا أن أكثر هذه البطاقات شيوعا هي[1]:

- **بطاقة الحسم – الصراف الآلي ATM CARD:** وهي البطاقة التي تسمح للشخص بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعها إلى التاجر . يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك، حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات سحب نقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من خلال أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائن.

[1] مداح الحاج عرايبي، نعيمة بارك، (2011)، **أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في لوطن العربي الواقع و الآفاق**، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد02) ص66.

من مزايا و عيوب هذه البطاقات أنها[1]:

- تحظى بالقبول العام إذ يمكنك أن تدفع مقابل البضائع ببطاقات السداد في أي مكان في العالم و تحويل العملة بواسطة مصدر البطاقة.
- توفير الوقت و الجهد و التكاليف بالنسبة للمشتري و البائع.
- بالنسبة للشراء عبر الانترنت فإن هذه البطاقات لها مزايا بصفة خاصة، فعندما يصل المست خدم إلى الفحص الالكتروني فإنه يدخل رقم البطاقة و معلومات الشحن و الفواتير في المجالات المناسبة لإتمام الصفقة، و لا يحتاج المستهلك إلى عناصر مادية أو برامج لإكمال الصفقة.

كما أنه و من بين عيوبها:

- خدمة البطاقات الالكترونية تفرض على التجار رسوما عن كل صفقة ورسوما شهرية للمعالجة.
- المخاطرة بالنسبة للتجار حيث يحتمل أن يفقد مبيعات بسببها، و لا يدفع المستهلك رسوما مباشرة لاستخدام بطاقات السداد.
- قد يتمكن محترف النصب عبر الانترنت من استخدام الكروت الشخصية و الشراء باسم صاحبها الأصلي عبر الانترنت.

6 - **التحويل المالي الالكتروني**: هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر؛ أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق، فهو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين[2].

7 - **المحافظ الالكترونية:** تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العم ل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحقائب الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان. كما تعرف بأنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الالكترونية هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى التسوق المباشرONE LINE ،حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة

[1] فريد النجار، تامر النجار، وليد دياب، (2006)، **التجارة و الاعمال الالكترونية المتكاملة في مجنمع المعرفة** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية-مصر، ص ص119-120.

[2] سمية عبابسة، (2016)، **وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد06)، ص349.

لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الالكتروني وبهذا فان المحفظة الالكترونية، تشبه في خدم اتها الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية.

أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى، هي تخزين معلومات الشحن والفواتير شاملة أسماء المستهلكين وعنوان الشارع والمدينة والولاية والدولة والرقم البريدي، ومعظم المحافظ الالكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطا قات الائتمان، كما تحمل نقدا الكترونيا من مختلف الموردين . و من بين خصائص هذه المحافظ هي[1]:

- المحفظة الالكترونية تعطي حلاً متطورا للدفع بمبالغ صغيرة، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات وباقي وسائل الدفع الورقية، في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.
- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
- هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة و المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية

من أجل نجاح وسائل الدفع الالكترونية لا بد من وجود مجمعة من العوامل التي تساعد على قيامها، إلا أنه لا بد من وجود مجموعة من العراقيل التي تعيق نجاحها.

أولا: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية:

من العوامل التي تؤدي إلى انتشار طريقة الدفع الكترونيا بشكل واسع ما يلي[2]:

- **الاستقلالية:** حيث هناك العديد من الطرق التي تتطلب إعداد برامج خاصة من أجل استخدام وتنفيذ عملية الدفع الكترونيا من قبل التاجر والمستهلك تعتبر هذه الطرق التي تحتاج إلى إعداد برامج خاصة غير منتشرة بشكل واسع.
- **التطابقية :** إن من المهم في عملية الدفع الالكتروني أ ن يتم تنفيذها من مختلف أنظمة التشغيل ومختلف أنواع الحاسبات تلك التي تتطلب أنظمة تشغيل معينة أو أجهزة معينة لتنفيذ عملية الدفع الالكتروني تعتبر غير واسعة الانتشار بين التجار والمستهلكين.

[1] رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، (2011)، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية** ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (العدد04)، المجلد15، ص ص177-178.

[2] عماد الدين بركات، حورية طيبي، (2019)، **وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون و التنمية المحلية، (العدد02)، المجلد01، ص132.

- **الأمن و الحماية** : مدى الأمن في نقل البيانات وتنفيذ عملية الدفع مهمة جد ا لقياس مدى فعالية عملية الدفع الالكتروني، حيث أنه إذا كانت المخاطر للمشتري أو البائع عالية في عملية الدفع الالكتروني فإن هذا يؤدي إلى عدم انتشار هذه الطريقة بشكل واسع.

- **الرسوم و التكلفة** : حيث أنه كلما زادت العمولة المستخدمة لطريقة الدفع فإن ذلك يؤدي إلى عد م انتشارها بشكل بواسع، وأيضا الرسوم والعمولة التي يتم تحصيلها عند استخدام طرق الدفع الالكتروني تؤدي إلى عدم استخدامها وخاصة في المشتريات البسيطة قليلة التكلفة.

- **سهولة الاستخدام** : إن طريقة بطاقة الاعتماد مستخدمة بشكل واسع وذلك لسهولة استخدامها من قبل كل الأطراف.

- **مدى انتشارها** : حتى تكون طريقة الدفع الالكترونية ناجحة البد من استخدامها من قبل أعداد كبيرة من التجار والمستهلكين على حد سواء.

ثانيا: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية:

هناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الالكترونية و تؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، و من بين هذه العوامل ما يلي[1]:

- **الجرائم الالكترونية و مخاطر المعاملات الالكترونية** : تعتبر الجرائم الالكترونية (جرائم الانترنت) هي النوع الشائع الآن من الجرائم، إذ أنها تتمتع بالكثير من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها و يمكن تعريف تلك الجرائم بأنها الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية و التي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الانترنت و بواسطة شخص على دراية فائقة بهما.

- **انتحال شخصية الفرد** : تتم عند ما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان و تاريخ الميلاد و رقم الضمان الاجتماعي..) شخص ما على الشبكة الالكترونية أسوا استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة.

- **جرائم السطو على أرقام البطاقات** : أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابت زاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها.

[1] وهيبة عبد الرحيم، (2010)، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها** ، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد02)، ص ص197-178.

- **غسيل الأموال باستخدام البطاقات الالكترونية** : أبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من الصراف الآلي في بلد أجنبي من ثم يقوم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ماكينته بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة، فتتم عملية التحويل بخصم المبلغ م ن رصيد العميل الذي يكون قد هرب من دفع رسوم التحويل و استطاع أن يغسل أمواله.

- **السلب بالقوة الالكترونية** : يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات و ذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاق دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها . و ذلك عن طريق اختلاق مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، و هكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية.

خلاصة الفصل الأول :

في خضم التطور التقني السريع في استخدام الانترنت، سارت البنوك إلى تبنيها خدمات مصرفية جديدة و حديثة، و نظم مدفوعات متطورة، حيث استطاعت أن توسع نطاق خدماتها إلى شريحة أوسع من العملاء حيث أخرجتها من التقليدي إلى المعاملات الالكترونية الحد يثة، إذ أصبحت جل التعاملات المصرفية يتم تسويتها الكترونيا، هذه الأخيرة تعتبر من أنجع الطرق لنقل المعلومات و تسوية المعاملات و إعطاء مكانة بارزة للصيرفة الالكترونية و إظهار أهميتها في التعاملات المصرفية.

الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية

تمهيد:

أصبحت التنمية الاقتصادية تكتسي أهمية بالغة في جميع الدول خاصة لدى الدول المتخلفة اقتصاديا،حيث يتطلب تفعيلها بالشكل المطلوب دفعا قويا تضمن استراتيجيات شاملة، توسع خيارات المجتمعات و تفتح مجال قدراتهم ضمن متطلبات تنموية تعد هي الركيزة الأساسية في تحقي ق تنمية اقتصادية شاملة و متنوعة تنهض بمستقبل البلدان لأن ذلك يعتبر المهمة الأساسية لها من خلال نظرياتها التي تحدد النمو المتوازن و الغير متوازن في الاقتصاد إضافة إلى المصادر التنموية المحلية منها و الخارجية.

في هذا الفصل الخاص بالتنمية الاقتصادية المقسم إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: ماهية التنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثاني**: ميكانيزمات التنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثالث**: ركائز التنمية الاقتصادية و عقباتها.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

إن علم الاقتصاد عرف تطور كبير كجزء من الاقتصاد عموما ، والتنمية الاقتصادية عبارة عن الإجراءات تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

سنوضح في هذا المطلب مفهوم التنمية بمعنى شامل ثم سنطرق بشكل مفصل إلى التنمية الاقتصادية وخصائصها.

أولا: تعريف التنمية والتنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية على أنها:

- التنمية عملية ديمقراطية تؤكد على مشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرارات و على ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظور تكافؤ الفرص و تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]
- تعرف التنمية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن تحقيق زيادة حقيقية مضطرة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين الطبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.[2]
- تعرف التنمية بأنها عملية لتوسيع خيارات البشر على الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس كهدف لرفاه الاجتماعي، وقد عرف هذا البد يل الجدي لتقييم الرفاه بمقاربه الاستطاعة بمعنى الحر يات الحقيقية المتاحة للناس التي تجعل في استطاعتهم القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكنهم من تحقيق نوع الح ياة التي يرغبون فيها.[3]
- التنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاطا لاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية، لذا كان لزاما التعرض للتنمية الاقتصادية حتى تتضح الصورة أكثر. عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمو الاقتصادي، لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية،

---

[1] عادل مختار الهواري، (1990): **التنمية الاقتصادية** ، (الطبعة الأولى)، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية مصر ، ص 102.

[2] بهوري نبيل، (2019): **أهمية الإستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الدول العربية -** ، مجلة دفاتر الاقتصادية ، (العدد 01)، المجلد 10، ص 408 .

[3] تغريد حسين محمد الميالي ، (2016): **انفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصرا للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة،** أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية العراق ،العراق ، ص 42.

يتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية و الاجتماعية ذات التأثير المباشر على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع.[1]

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها:

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.[2]
- التنمية الاقتصادية هي النمو الاقتصادي مصحوب بإشباع حاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغداء، السكن، الكساء، الصحة، التعليم، العمل...) إلى جانب حاجات الثانوية أو المعنوية التي تتلخص في تحقيق الذات بالإنتاج، والمشاركة في تقرير المصير ، وحرية التعبير والتفكير، والأمن، والشعور بالكرامة، والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها.[3]
- ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية أيضا على أنها إجراءات وسياسات و تدابير متعددة، تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة السريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[4]
- ويعرفها الباحث الأمريكي جيرالد مايز: «إن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن». ولذالك يعرفها الباحث بالدوين: «بأنها التوسع في الاقتصاد القومي لتشغيل الكثير من القوى العاملة كل عام، وكذلك خلق احتياطي نقدي للدولة يسمح بقيامها ببعض النشاطات الاجتماعية والصحية مثل رعاية الطفولة وتعميم التعليم المجاني»[5]

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية الاقتصادية أنها : أحد ركائز الأساسية للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، و هذا يحدث العديد من التغيرات في النظام الاقتصادي.

---

[1] طالم علي وفيلالي بومدين، (2016): **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-**، مجلة الاقتصاد والتنمية، (العدد 06)، بدون مجلد، ص 97.

[2] احمد فوزي الحصري، (2017): **الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار**، (الطبعة الأولى)، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية مصر، ص 150.

[3] بعداش عبد الكريم، (بدون سنة النشر): **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجائر خلال الفترة 1999 -2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (العدد 08)، بدون رقم المجلد، ص 113.

[4] بوبي محمد، (2012): **إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، (العدد 26)، بدون رقم المجلد، ص 194.

[5] ياحي مريم، (2018): **الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، (العدد 03)، المجلد 11، ص 96.

ومن خلال تعاريف السابقة للتنمية الاقتصادية نستنتج أهم عناصرها ومتمثلة في:[1]

- الشمولية: التنمية تغيير شامل ينطوي على كافة الجوانب الا قتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأخلاقية.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن يوحي بأن التنمية طويلة الأجل.
- إحداث تحسين في توزيع الدخل لصالح طبقة الفقيرة أي تخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.
- تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.
- ثروة الصناعية وعملية التصنيع أو خلق القاعدة الصناعية للمجتمع.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية.

تتمثل خصائص التنمية الاقتصادية فيما يلي:[2]

- ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، و تستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.
- هي عملية مجتمعية شاملة.
- هي عملية تغيير مقصودة.
- تتم بأساليب مرسومة ومخططة لها.
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة وأهداف متنوعة التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب بالتفصيل.

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية.

[1] رابحي بو عبد الله، (2020): **دور الجباية كرهان لإحداث و تحقيق تنمية الاقتصادية – التجربة الجزائرية للفترة 1990-2016 أنموذجا-**، مجلة معارف، (العدد 01)، المجلد 15، ص 124.

[2] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، (2014): **دراسات في التنمية الاقتصادية**، (الطبعة الأولى)، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص ص 22 23.

للتنمية الاقتصادية أهداف متعددة ومتنوعة، يمكن تلخيصها فيما يلي[1]

1 - زيادة الدخل القومي الحقيقي:

تمثل زيادة الدخل القومي الحقيقي في الدول النامية أول و أهم أهداف التنمية الاقتصادية لتلك الدول ، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى معيشة سكانها ، و يشير اصطلاح الدخل القومي إلى مجموع الناتج القومي من السلع و الخدما ت النهائية التي تنتجها الموارد المجتمع الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة ، إذا تحققت زيادة الدخل نتيجة تغييرات عميقة و هيكلية في كافة قطاعات البنية الاقتصادية للمجتمع ، و لعله من الواضح أن زيادة الدخل القومي الحقيقي ، هي العامل المحدد لزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي .

2 - رفع مستوى المعيشة:

لا شك أن هناك ارتباطا وثيقا وعلاقة – غالبا ما تكون طردية – بين زيادة الدخل و ارتفاع مستوى المعيشة في المج تمع، فكلما تحققت زيادة في الدخل القومي كلما ارتفع نصيب الفرد من هذا الدخل، وأدى ذلك بالتالي إلى ارتفاع مستوى معيشة أفراد المجتمع. والتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان، ذلك لان التنمية الاقتصادية، قد تفلح إلى حد ما في زيادة الدخل القومي، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة وخصوصا عندما يكون هناك سيطرة لفئة معينة على مصادر النشاط الاقتصادي في المجتمع، أو عندما تحدث زيادة في عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي.

3 - تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في الدخول والثروات الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية في الواقع، وهدف اجتماعي، إذ انه في معظم الدول المتخلفة رغم انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد نجد أن هناك عدة فروق كبيرة في توزيع الدخل و الثروات، حيث تستحوذ فئة صغيرة من المجتمع على جزء من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي. بينما لا تملك غالبية الأسر الاجتماعية إلا نسبة قليلة جدا من ثروته وهذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى حالتين.

حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وهذا لأن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الاستهلاكي، وهي في اغلب الأحيان تلجأ إلى عملية اكتناز الجزء الأكبر من الدخل الذي تحصل عليه، عكس الطبقة الفقيرة التي تنفق كل ما

[1] أحمد حسين وأحمد المشهواري، (2003): **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين – دراسة تحليلة على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 الى 2001** -، أطروحة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ص 42.

لديها من الدخول بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، ولهذا فإنه يمكن اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها.[1]

4 - تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصا د القومي وتغيير طابعة التقليدي ، ففي الدول النامية، يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج. ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان. وإنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي. و إن سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية ، يشكل خطرا جسيما نتيجة التقلبات الاقتصادية في الإنتاج و الأسعار، فمثلا إذا جاء المحصول الزراعي وفيرا ، أو ارتفعت أسعار الأسواق العالمية ، أدى ذلك حدوث موجة من الانتعاش و الرواج ، و العكس صحيح ، إذا جاء المحصول قليلا و انخفاض الأسعار عالميا ، فإنه يؤدي إلى الكساد و البطالة في البلاد و من ثم فإن التنمية الاقتصادية لابد و أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القو مي ، و الإفساح للصناعة لتلعب دورها ، إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى ، و بذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه ، أو على الأقل تضمن التخفيض من حدتها ، و تخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية ، للنهوض بالصناعة سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أم التوسع في الصناعات القائمة ، و ذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي .[2]

من خلال الأهداف السابقة نستطيع ذكر الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية والموضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم (02): الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية.

[1] قادري محمد الطاهر وجعيد البشير وكاكي عيد الكريم، (2014): **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، (الطبعة الأولى)، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص ص 61 62.

[2] خالد عيادة عليمات، (2020): **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة أردن -**، (الطبعة الأولى)، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ص ص 30 31.

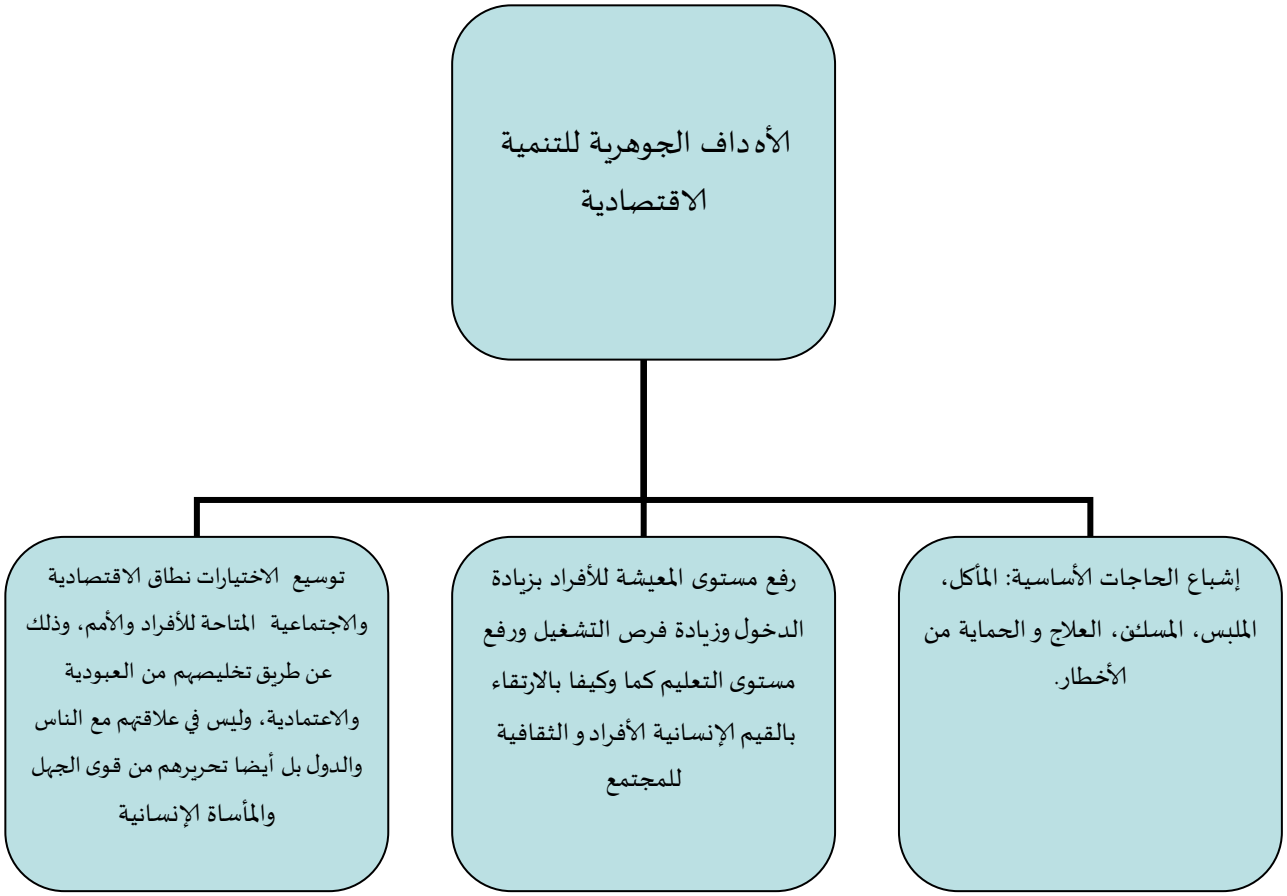

المصدر: مجي الدين حمداني، (2009/2008): **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر -**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 16.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية.

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في العناصر التالية:[1]

- إن التنمية الاقتصادية هي عملية تحقق للدول الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن التبعية الاقتصادية بأشكالها المتعددة، وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي الذي يمكن الدولة من التخلص من هذه التبعية بأشكالها وأنواعها المتعددة.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة.

[1] صدام يوسف جميل دغش، (2019/2018): **أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015**، أطروحة ماجستير في اقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، ص 32.

- إن عملية التنمية تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما تحقق التطوير الاقتصادي المنشود.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تقليص وتقليل الفجوة الاقتصادية المتحققة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.

لابد من وجود شروط معينة يجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية من جميع الجوانب، لذلك سنقوم بذكر أهم متطلبات التنمية الاقتصادية.

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يلي:[1]

1. الموارد الطبيعية:

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر. أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحه في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.

إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد هما:

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح ا باستخراجه واستخدامه.
- أن يوجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.
- أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.

2. الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها.إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا. وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج

[1] قندور فاطمة الزهراء، (2019): **إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية**، مجلة الإبداع، (العدد 01)، المجلد 09، ص ص 472 473.

وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان. وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

بإضافة إلى عنصري السابقين هناك عناصر التي تبين مستلزمات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في:[1]

3. **التراكم الرأسمالي:**

يعتبر التراكم الرأسمالي من أهم . عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية ولتحقيق التراكم الرأسمالي لابد من توفر وزيادة المدخرات الحقيقية وتوجيهها نحو استثمار بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك.

4. **التقدم التكنولوجي:**

يلعب التقدم التكنولوجي دورا هاما في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية من خلال زيادة كمية الإنتاج بأقل قدر ممكن من المدخلات.

وعلى الدول التي تسعى لتحقيق التنمية أن تسعى بشكل دائم لتطوير وسائل الإنتاج لديها و إيجاد وسائل جديدة و الاستعانة بالتقنيات الحديثة لتطوير نظمها.

5. **الاستقلال السياسي:**

يعتبر استقلال الدولة واستقرارها سياسيا عاملا مهما في تحقيق التنمية يمكنها رسم سياستها الاقتصادية وفق ما يلائمها، كما أن توفر الاستقرار السياسي يعتبر أهم عوامل جذب الاستثمار.

6. **توافر الدعم الحكومي والإرادة الشعبية:**

يعتبر الإيمان بإمكانية الإصلاح وتحقيق التنمية وقيام بواجباتهم ومن خلفه وجود رغبة حقيقية من قبل الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة من أهم عوامل تحقيق التنمية.

المبحث الثاني: ميكانيزمات التنمية الاقتصادية

تقوم عملية التنمية الاقتصادية على نظريا ت ومؤشرات وكذلك تتطلب عملية التنمية الاقتصادية عدة مصادر تمويلية التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث بشكل دقيق.

المطلب الأول: محددات التنمية الاقتصادية.

تتمثل محددات التنمية والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:[2]

- **محددات داخلية**: متعلقة بالدولة نفسها من طبيعة ومستوى ومدى تطور الدولة وإمكانياتها وظروفها التطويرية مثل: العقبات الاقتصادية والتي تتمثل في تواجد الحلقات المفرغة ونقص وندرة رأس المال وضيق الأسواق

[1] سعيد سفيان العبادلة ، (2013): **دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997-2011)**، أطروحة ماجستير في اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص ص 50 51.

[2] بن عوالي خالدية ، (2021): **تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر بواسطة القطاع النفطي** ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (العدد 01)، المجلد 04، ص ص 270 71.

المحلية، وكذلك العقبات الاجتماعية التي تتمثل في التضخم السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية وتأخير البيئة الاجتماعية.

- **محددات خارجية:** مرتبطة وناجمة عن طبيعة الظروف الدولية السائدة ونوع العلاقات الخارجية للدول المتخلفة مع الدول الأجنبية اقتصاديا ،وتجاريا ،وماليا ،ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية نظريات تؤثر على عمل الباحث، لذلك قمنا بذكر أهم النظريات والمتمثلة في:

1. **نظرية أدم سميث:**

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية و إن هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه و التي تحمل سمات مهمة منها:[1]

- **القانون الطبيعي**: اعتقد ادم سميت بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية و من ثم فإنه يعد كل فرد مسؤولا عن سلوكه انه أفضل من يرعى مصالحه و أن هناك يدا خفية تقود كل فرد و ترشد آلية السوق و إن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته و كان أدم سميث ضد التدخل الحكومات في الصناعة والتجارة .
- **تقسيم العمل:** وهو النقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي الى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.
- **تراكم رأس المال :** يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية و يجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارع ين ورجال الأعمال و يساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.
- يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2. **نظرية ميل:**

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية لوظيفة للأرض و العمل و رأس المال ، حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، و يتوقف معدل التراكم الرأسمالي على

[1] سعاد إبراهيم السلموني، (2020): **استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، (الطبعة الأولى)، دار غي داء للنشر و التوزيع، لا يوجد بلد، ص ص 31 32.

مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ، ومن سماتها هي:[1]

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.
- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.
- إن ميل غير محدود في الاقتصاد يمثل في معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.
- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى و في حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

3. النظرية الكنزية:

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل .وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي[2]:

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.
- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل .

4. نظرية التبعية الدولية :

حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير في سبعينات القرن الماضي من طرف مفكري العالم الثالث، وذلك كنتيجة لتزايد تفتح البصيرة حول كل من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي .ترى نماذج التبعية الدولية إن دول

[1] سعاد إبراهيم السلموني، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] عبلة عبد الحميد البخاري، (2009): **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، مجلة التنمية والتخطيط الاقتصادي، (العدد 01)، المجلد 16، ص ص 43-44.

العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها ببعضها .وفق ثلاث تيارات فكرية هي:[1]

- **نموذج التبعية الاستعمارية الجدية :** يعد هذا النموذج امتدادا غير مباشر للفكر الماركسي للتنمية، فهو يعزو و جود استمرارية التخلف في البلدان النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأ سمالي الدولي غير العادل بين البلدان الغنية والفقيرة لوجود عدم تكافؤ القوة بينهما، الذي يبقي على سيطرة دول المركز وتبعية دول الأطراف، حيث تتوافق مصالح بعض المج موعات القليلة (مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين والموظفين الحكوميين ...الخ، التي تتمتع بالمداخيل المرتفعة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية والنخب الممثلة في البرلمان في البلدان النامية) مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي (مثل الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهي ممولة من طرف الب لدان الغنية) مما يجعلها تلعب دورا رئيسيا في إبطاء التنمية، وربما يقود ذلك إلى منع جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن إن يحدث ويخدم عامة الناس في هذه البلدان النامية، الأمر الذي يترك متوسطات الدخول منخفضة ومستويات المعيشة جد متدنية، مقابل قلة تتمتع بالوفاهية .
- **نموذج المثال الكاذب :**حسب مفكري ثورة التبعية الدولية ومحاولة لإبقاء البلدان النامية في حالة التخلف، صيغت العديد من النظر يات والنصائح المغلوطة وغير المناسبة لها من طرف البلدان المتقدمة بغية حصولها على التنمية وهو ما يسمى نموذج المثال الكاذب. ويرجع ذلك إلى التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين لوكالات والمنظمات الدولية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، الذين يعرضون نماذج مثالية معقدة لاقتصاد قياسي غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، متحججين إن التنمية الأوروبية قد بنيت على استعمار وتحطيم الشعوب وتخلفها، مما أنشأ علاقة تبعية تستطيع بموجبها بلدان المركز تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، في حين تحقق بلدان الأطراف بعض النمو كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة .
- **فرضية الثنائية التنموية :تشكل** فرضية التنمية الثنائية عقبة في طريق تحقيق التنمية لدى البلدان النامية التي تتضح فيها معالم الثنائية من خلال تمركز الثروة في أيدي قلة قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، حيث تتجسد هذه الفرضية في الأوجه التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد كأن توجد طريقتي الإنت اج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة القليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة والمستوى

[1] ترقوت وفاء (2020/2019)، نظرية التنمية الاقتصادية، مطبوعة جامع ية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لعربي بن لمهيدي أم لبواقي، الجزائر، ص 41-43.

التعليمي والثقافي المرتفع، مع الكثرة الفقيرة الجاهلة والأمية في بلد ما، أو ت عايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية.

- إن هذا التعايش يتميز بالاستمرارية وليس مرحليةً لكون أسبابه هيكلية وليست عابرة يصعب إزالتها.
- لا يوجد تقارب بين القطاع (أو البلد) المتقدم والقطاع (البلد) المتخلفة، بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، ويتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العامل في الأول وتدنيه في الثاني.
- تقود الخواص الثلاثة سابقة الذكر إلى خاصية أخرى خطيرة وهي إن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بانتعاش القطاع المتقدم، بل على العكس فبدلا من جذبه للأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل وتعميق تخلفه، مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية.

5. نظرية شوم بيتر:

لقد ظهرت أفكار شوم بيتر في كتابه للتطور الاقتصادي"نظرية التنمية الاقتصادية The Theory of " Economic Development عام1911م،-من أكثر الكتب تأثيرا في مجال الاقتصاد –ثم كتابه عن الدورات الاقتصادية في 1939م ، يشير شوم بيتر إلى أن"تحليل الدورات الاقتصادية لا يعدو أن يكون تحليلا للتطور الاقتصادي للرأسمالية " و يقرر معظم الاقتصاديين أن"شوم بيتر"هو أول من صاغ نظرية للتنمية الاقتصادية، و وضع دراسة متكاملة للنمو الاقتصادي .وتركزت أهم أفكارهعلى الآتي:[1]

- إن التطور في ظلال النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفازات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم (أصحاب المشاريع) أهمية خاصة و وصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية، والقادر على إخراج الاقتصاد مما سماه"حركة الدائرة الاقتصادية " .
- وصف صاحب المشروع المبتكر كبطل التنمية، وأن التنمية الاقتصادية تتحدد من خلال الابتكار والإبداع في الأعمال.
- التطور التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين من خلال الابتكار والتي يمكن أن تأخذ عدة صور.

6. نظرية والت روستو:

تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المختلفة تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها .قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا

[1] نمديل وحيد، (2018/2019): أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر وتونس و مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص ص 127 128.

نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث،موضحا أن القطاعات الرائدة و التي حققت مراحل سريعة للنمو،لم تتحدد فقط بتغير تدفق التكنولوجيا و تغير توجهات أصحاب المشاريع في قبول الابتكارات المتاحة، إنما حددها أيضا أنواع الطلب التي أظهرت مرونة عالية فيما يتعلق بالأسعار و الدخول . وتتلخص مراحل النمو لروستو في الآتي: [1]

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للإقلاع.
- مرحلة الانطلاق أو الإقلاع.
- مرحلة النضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

والجدير بالذكر هنا، أن"روستو Rostow في عام 1971 أضاف مرحلة سادسة إلى المراحل السابقة وهي مرحلة "البحث عن الجودة، لتعكس التحسين المستمر في نوعية السلع والخدمات المقدمة.

7. النظرية لكلاسيكية:

يمكن تلخيص أهم العناصر الرئيسية لتلك النظرية كما يلي: [2]

- **سياسة الحرية الاقتصادية**: يؤمن الاقتصاديون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن إي تدخل حكومي في الاقتصاد.
- **التكوين الرأسمالي**: هو مفتاح التقدم حي ث ينظر جميع الكلاسيكيين إلى تكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.
- **الربح هو الحافز على الاستثمار**: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين إلى اتخاذ قرار الاستثمار، وكلما زاد معدل الأربلح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- **ميل الأرباح**: للتراجع معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة و إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، و يفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.
- **حالة السكون**: يعتقد الكلاسيكيون حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ، ذلك لأنه ما إن تبدأ الرياح في التراجع حتى تستمر الى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، و يتوقف التراكم الرأسمالي، و يتوقف التراكم الرأسمالي، و يستقر النمو السكاني، و يصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف (حد الكفاف)، و

[1] نمديل وحيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[2] عادل رزق، (2010): **إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة إصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق**، (الطبعة الأولى)، مجموعة نيل العربية، القاهرة مصر، ص 185.

وفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

8. نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني حلقة مفرغة للفقر تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، و أن عناصر النمو تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة منخفض، و أن عناصر النمو تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موالمة و مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، و أوضح أنه يوجد نوعان من الحوافز:[1]

- الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي.
- حوافز إيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، و من الواضح أن الأخيرة و حدها تقود للتنمية.

9. نظرية نيلسون:

يشخص نيلسون وضع الاقتصاديات المتخلفة و النامية كحالة من التوازن السالئن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف، فعند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، و بالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، حيث يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية و تكنولوجية تقضي إلى هذا الفخ و هي :[2]

- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.
- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي القابلة للزراعة.
- عدم كفاية طرق الإنتاج.

10. نظرية الدفعة القوية:

تبحث هذه النظرية في الأساس عن المسار الموصل إلى التوازن، ولا تكترث بالشروط عند النقطة التوازن، فإذا كان هناك نقصا في الطلب بصفة عامة في الدول النامية، فإن الاستثمارات الجديدة تعمل على زيادته، و يصبح إنتاج المشروعات مجديا.

لذلك يعتقد رودان بأن نظريته أ شمل وأعم من النظرية التقليدية الساكنة و التي تهتم بنقطة التوازن الساكن، حيث الاستثمار يعادل الصفر . و لا يتحقق تطبيق نظرية الدفعة القوية إلا بوجود برنامج مكثف و كبير و باستثمارات مناسبة تقضي على عقبات التنمية، و تضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي (بمعنى إحداث دفعة قوية للاقتصاد) .[3]

11. نظرية النمو المتوازن:

---

[1] عادل رزق، **مرجع سبق ذكره**، ص 191.

[2] مرجع نفسه، ص ص 191 192.

[3] حامد الريفي، (2015): **اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة** ، (الطبعة الأولى)، دار تعليم الجامعي ، الإسكندرية مصر ، ص 211 .

تستهدف إستراتيجية النمو المتوازن التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية ، ليس بغرض التصدير في المراحل الأولى للنمو ، وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على المنافسة نظائرها م ن منتجات الصناعات المتقدمة، و يدعو " نيركسه" إلى الاعتماد على الموارد المحلية أولا لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر الموارد الأولية، ولابد أن يتم التوفير الموارد المحلية من موارد القطاع الزراعي، وذلك لتوجيه الفائض من العمالة و توظيفها في بناء مرافق الاستثمار، وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي.[1]

12. نظرية النمو غير المتوازن:

تمثلت نظرية Perol في النمو غير متوازن ، فعلى البلاد المتخلفة أن تبدأ بالتركيز الإنمائي على المناطق التي تتميز بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع ، و أن تنمية ه ذه المناطق سوف تجذب ورائها المناطق الأخرى ، و مع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى باقي المناطق في الاقتصاد القومي . و لقد انتقد " هيرشمان سنجر " إستراتيجية النمو غير متوازن لعدم واقعيتها و دعا البلاد المتخلفة إلى إستراتيجية النمو غير متوازن لأنها واقعية تتوافق مع الموارد المتا حة ، و التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمارات.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تتمثل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في:

1. المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية (الناتج المحلي الإجمالي):

عند استخدام الناتج المحلي أو القومي لقياس التنمية يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو في السكان، حيث يجب المحافظة على معدل نمو الناتج المحلي أعلى من معدل النمو في السكان لتحقيق مستوى رفاهية أكبر في الدولة، وفي حالة وجود معدل نمو في الناتج المحلي مع زيادة أكبر في معدل السكان فان الدولة لا تحقق نموا اقتصاديا. يعتمد هذا الأسلوب على الناتج المحلي و القومي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية منها : متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.[3]

2. مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة:

يحتوي على ثلاث عناصر يتم قياس كل منها بمؤشرات معينة والعناصر هي:[4]

---

[1] شادية سعودي كمال مندور، (2015): **دور التجارة الخارجة على التنمية اقتصادية في اليابان في فترة (1950- 1990)** ، (الطبعة الأولى) ، دار العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة مصر ، ص ص 46 47 .

[2] شادية سعودي كمال مندور، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] وشاش فؤاد و سماعيني نسيبة، (2020): **القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، (العدد 02)، المجلد 04، ص ص 88 89.

[4] **مرجع نفسه**، ص 89.

-الحاجات الضرورية المادية من تغذية ومأوى وصحة حيث تقاس بمؤشر حجم ونوعية الخدمات السكنية كثافة والأشغال ومدى الاستقلالية في استخدام السكن.

-الحاجات الأساسية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن.

-الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية.

3. القياس المادي لمتقدم في نوعية الحياة:

في هذا المقياس توجد ثلاث مؤشرات للتنمية وهي:[1]

- معدل وفيات الرضع.
- توقع الحياة عند الميلاد.
- نسبة السكان المتعلمين.

4. المؤشر العام للتنمية:

يتكون هذا المقياس م ن 18مؤشر ثم اختيار المؤشرات ذات م عاملات الارتباط العالية فيما بين ها أي المؤشرات التي بينها علاقات أقوى ومنها[2]

- توقع الحياة عند الميلاد.
- نسبة المتحقين بالتعليم الفني والمهني
- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.
- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني.

5. المؤشر المركب للتنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأم م المتحدة الإنمائي عر ف على أنها:"عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس".

وأهم الخيارات التي يمكن ذكرها هي:[3]

- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل وهي تعتمد بشدة على التغذية والصحة الجيدة و الماء النقي و الهواء غير الملوث وعلى حجم الإنفاق الحكومي أو المجتمعي على قطاع الصحة و ما يرتبط به من خدمات.
- حيازة المعرفة تقاس بنسبة الملمين بالقراءة والكتابة من15سنة فأكبر ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي و العالي معا.

[1] مرام تيسير مصطفى الفرا، (2012): **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، أطروحة الماجستير في الاقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص 41.

[2] مرام تيسير مصطفى الفرا ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 41 42 .

[3] مرجع نفسه ، ص 42 .

- التمتع بحياة كريمة و تقاس باستخدام متوسط الدخل الحقيقي المعدل و الذي يتم حسابه من خلال اخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار.

المبحث الثالث: ركائز التنمية الاقتصادية وعقباتها.

تقوم التنمية الاقتصادية على مجموعة من مصادر التمويلة واستراتيجيات التي تساعدها على تحقيق أهدافها إلا أنها تتعرض لعقبات تعيق سيرها

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية عدة مصادر تمويلية سواء المتمثلة في مصادر الداخلية أو مصادر ال خارجية وموضحة كما يلي:

الشكل رقم (03): مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

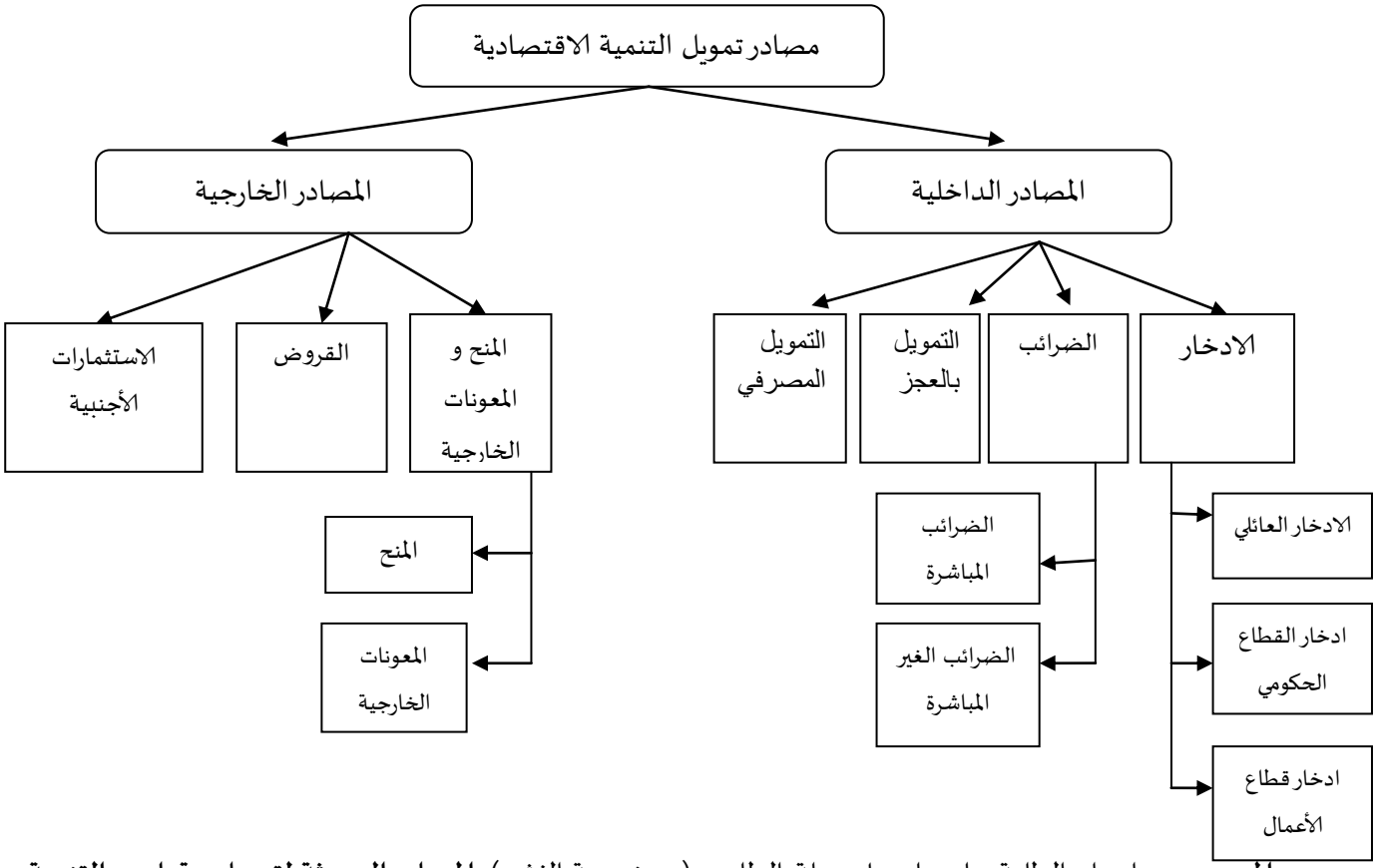

المصدر: من إعداد الطلبة، باعتماد على بعلة الطاهر، (بدون سنة النشر): **المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، (العدد 36)، المجلد 01، ص 299.

1. **المصادر المحلية:**

وتتكون هذه المصادر من الادخار، الضرائب، بالإضافة إلى التمويل بالعجز.

- **الادخار:** يمثل الادخار في الدول المتقدمة أهم مصدر تمويل للتنمية، وذلك لارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول، والادخار هو ما يتبقى من الدخل بعد القيام بعملية الاستهلاك، ويمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع حسب القائم بهذا العمل كما يلي:[1]

- **الادخار العائلي**: ويعرف هذا الادخار على انه الفرق بين الدخ ل المتاح والاستهلاك، ويأخذ ادخار العائلات عدة أشكال كأقساط التأمينات، المعاشات، الودائع المودعة في البنوك وصناديق التوفير، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والعقارات والمساكن. و هناك عدة عوامل تحدد لنا قيمة الادخار العائلي أهمها حجم الدخل باعتبار الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك ، فكلما ارتفع الدخل ارتفع معه حجم الادخار العائلي.ونقصد بالدخل في تحليلنا الدخل الفردي وعليه يمكن اعتبار توزيع الدخل عامل مهم في تحديد حجم المدخرات.كما أن ادخار العائلات يتأثر كذلك بتغيرات أسعار الفائدة و مدي قوة و توسع الجهاز المصرفي.كما أن معدل التضخم له اثر كبير على حجم الادخار، حيث إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة فان الأفراد يقبلون على شراء الأراضي و العقارات و الذهب بدل ادخار نقودهم التي ستنخفض قيمتها الحقيقية بفعل التضخم
- **ادخار قطاع الأعمال** : يعرف على انه الأ رباح المحتجزة لدى الشر كات والتي تمثل مصدرا لتمويل التنمية الاقتصادية، وحجم هذا الادخار يكون حسب حجم القطاع، ففي الدول المتخلفة هناك نوعان من قطاع الأعمال قطاع أعمال منظم وقطاع أعمال غير منظم، وعليه من الصعوبة بمكان تقدير حجم مدخرات هذا القطاع.
- **ادخار القطاع الحكومي:** يعرف على أنه الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقا تها، وهذه الحالة تسمى بفائض الميزانية. أما حالة العكس أي النفقات أكبر من الإيرادات فهي حالة عجز في الميزانية، حيث تلجأ الحكومة في هذه الحالة إلى الاستعانة بادخار قطاع الأعمال والعائلات عن طريق الاقتراض.

- **الضرائب: للضرائب** أغراض عديدة منها مالية و ذلك للحصول على أكبر حصيلة ممكنة من الإيرادات ومنها اقتصادية وهو تشجيع التنمية ومنها اجتماعية حيث إنها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتعرف الضريبة بأنها "اقتطاع مالي، يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق نفع عام."

وتنقسم الضرائب إلى:[2]

---

[1] ضيف أحمد، (2015/2014): **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 – 2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 06 07.

[2] ابتهال احمد قابقلي، (2014/2013): **الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2015)**، أطروحة دكتوراه في اقتصاد، الجمهورية العربية السورية، سوريا، ص ص 29 30.

- **الضرائب المباشرة:** يقصد بالضرائب المباشرة المبالغ المفروضة على الدخل والثروة أو رأس المال وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفق جداول رسمية . تعتمد الدول المتقدمة على هذا النوع من الضرائب حيث أنها تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية وتلعب الدور الأساسي فيه ضريبة الدخل، على عكس الدول النامية حيث الدخول منخفضة بالإ ضافة إلى التهرب الضريبي بأشكال مشروعة وغير مشروعة بسبب قلة الوعي الضريبي حيث أن التهرب الضريبي يترك آثار ضارة اجتماعية واقتصادية ومالية كل ذلك يجعل من إيرادات هذا النوع من الضرائب منخفضة. فمن الصعوبة بمكان التوسع في الضرائب المباش رة في البلدان النامية، ولاسيما في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، وذلك بسبب انخفاض الدخول وضعف الجهاز الضريبي، غير أن ضرائب الدخل لم تستخدم حتى الآن الاستخ دام الكافي في أغلبية هذه الدول، كما أن الضرائب على الثروة لما تستخدم نهائياً في كثير من البلدان
- **الضرائب غير المباشرة :** يقصد بالضرائب غير المباشرة المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع والخدمات من شخص لآخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف، فيدفعها مباشرة عند القيام بتلك الإجر اءات أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة . إن إيرادات هذه الضريبة لم تكن بشكل كافي وذلك لأنها بحاجة إلى تطوير وتحديث بشكل دائم لكي تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية .وقد اعتمدت الدول النامية على هذه ا لضرائب بسبب انخفاض الوعي الضريبي، وضعف مستوى الخبرات الفنية في الدوائر المالية وصعوبة حساب الدخل وسهولة تحصيل هذه الضريبة، وغير ذلك

- **التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):** تلجأ الحكومات لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي ، وعادة ما تسمى هذه العملية (التمويل بالعجز) أو التمويل التضخمي للعجز، ويكون ذلك عن طريق زيادة الإصدار النقدي (طبع بنكنوت) و زيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، حيث تؤدي هذه الوسيلة لزيادة عرض النقد ورفع قدرة الحكومة على استغلال بعض الموارد الاقتصادية لكن النتيجة التي يمكن الوصول إليها هي التضخم .وفي العادة أن تتم عملية الإصدار النقدي الجديد مباشرة من قبل الدولة أو بالاقتراض من الهيئات التي تتولى عملية الإصدار كالبنك المركزي وفي الحالة الأخيرة يستند الإصدار النقدي الجديد كنوع من الاقتراض على ما تقدمه الدولة لتلك الهيئات من سندات حكومية -أذونات خزانة واجبة الرد. وفضلاً عن الإصدار النقدي الجديد المباشر يتم تمويل الإنفاق العام بالاقتراض من البن وك التجارية وذلك بخلق النقود الكتابية "الودائع" مما يترتب عليه مضاعفة المتاح من وسائل الدفع في الأسواق المحلية ضمن ما يعرف بسياسة التوسع الصيرفي أو الائتماني. ويتمثل الفارق بين نوعي التمويل بالعجز في ضرورة تسديد القروض والسلف المصرفية بعد انتهاء مدة القرض مما يؤثر على حجم القوة الشرائية المتداولة في الأسواق المحلية بينما لا يترتب أي التزام بالسداد من قبل الدولة في حالة الإصدار النقدي الجديد.[1]
- **التمويل المصرفي:** تعبر المصارف بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية . وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان

[1] ابتهال احمد قابقلي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

يعمل في مجال الصناعة أو الز ارعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى، في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجات ها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل. وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة العقارية والزراعية والصناعية وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيما ت المصرفية وضوابط البنوك المركزية. وفيما يتعلق بتمويل أرس المال العا مل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية من أهمها المرتبات والأجور ومقابلة احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.

تقتضي عملية التنمية بطبيعتها توفر رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل وهذا يدعونا إلى التمييز بين نوعين من الادخار بحسب معيار الاستحقاق: ادخار قصير الأجل وهو مجال السوق النقدية وادخار متوسط وطويل الأجل وهو مجال السوق المالية. والنوع الثاني من الادخار هو الذي يجب أن يستدعي الاهتمام أكثر من منظور التنمية إذ أنه وفق منطق قاعدة التوازن المالي، يجب تمويل الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل بأموال دائمة. ويعتمد في تمويله كما هو معروف على رأسماله بالدرجة الأولى، وكذا على الموارد المعبأة من سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل.

وفضلا عن النقص العددي للتوا جد المصرفي، فإن هذه البنوك ما تزال تستغرق عملية تسوية الشيكات ما بين 20 و 50 يوما، وهو ما يعني حرمان أصحاب هذه الحقوق من أموالهم طوال هذه المدة، وهذا ما نتج عنه تفضيل متزايد للسيولة لدى المتعاملين، لذا بالإضافة إلى العجز الملاحظ في مجال استقطاب المدخرات، خاصة منها ذات الأمد المتوسط والطويل، والتي تمثل المورد المستقر الذي تقتضيه عمليات الاستثمار. وعلى الرغم من السياسات المنتهجة في سبيل تعبئة الادخار، ونذكر على رأسها تجارب البيع ألتأجيري في مجال السكان والبيع بالتقسيط في مجال السلع المعمرة كالسيارات وبعض التجهيزات المنزلية، إلا أن مشكلة تعبئة موارد التنمية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تمثل أولوية مطلقة ما تزال مطروحة بحده.[1]

1. المصادر الخارجية :

و تتكون هذه المصادر من المنح و الهونات الأجنبية و القروض ، الاستثمارات الأجنبية و التي نذكرها بالترتيب التالي :[2]

[1] ضيف فضيل البشير ، (2017 / 2018) : **سوق التأمين في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية :دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس ، الجزائر ، ص ص 81 82 .

[2] عبد اللطيف مصيطفى ، (2007 / 2008) : **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ص 93 – 98 .

- **المنح و المعونات الخارجية** : وهي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصة غير النفطية منها التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجار تها الخارجية نظرا للمشاكل العديدة التي تجابهها، وهناك اختلاف بين مفهوم المنحة والمعونة نوضحه كما يلي:
  - **مفهوم المنحة**: تتمثل في أنها مجموعة من الموارد التي لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية، بوصفها هبة خالصة، وبالتالي فهي لا تمثل التزاما يدفع مسقبليا.
  - **مفهوم المعونة** : فهي مجموعة الموارد النقدية والعينية التي يمزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض الذي يدخل في نطاق المديونية الخارجية وهذا النوع من القروض الذي يمكن وصفه بأنه معونة هو القروض الميسرة، التي تقل أسعار الفائدة فيها عن المعدلات العالمية، وفترات السماح تكون طويلة، وكذا مدة السداد تستغرق فترة زمنية طويلة .وبالتالي فالمعونة الخارجية لا تتكون فقط من المنح الخاصة، وإنما تشمل القروض طويلة الأجل وهي تتميز بمرونة الشروط المالية التي تقدم بمقتضاها وسهولتها وطول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة والإعفاء من الالتزام بسداد الأقساط في السنوات الأولى للقرض، وفي بعض الحالات يمكن رده كليا أو جزئيا بعملة البلد
- **القروض** : تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية للأقطار النامية ويقصد:
  - تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية وال تجارية السائدة وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة .
  - وهي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان.
  - وبالتالي فإنه ينشأ عن هذا القرض التزام خارجي على البلد المستفيد منها وذلك بحتمية سدادها (خدمة الدين) ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض.
- **الاستثمارات الأجنبية: تعتبر** الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها، ولقد ساعد الا ستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية.

قد أصبحت تتدفق سنويا البلايين من الوحدات النقدية إضافة إلى الأصول المالية الم ختلفة كرؤوس أموال تمويلية بين الدول المختلفة، وتجسد هذه التدفقات وظيفة نقل القوة الشرائية بين هذه الدول، حيث عادة ما يتم الانتقال من مناطق الطلب المنخفض على هذه الأموال إلى المناطق ذات الطلب المرتفع

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية إستراتيجيتان المتمثلتان في:

أولا: إستراتيجية التنمية المتوازنة.

يرى معظم الكتاب الاقتصاديين المؤيدين لهذه الإستراتيجية أن معظم البلدان المتخلفة تدور في حلقة مفرغة، وأن ضعف معدلات الادخار والاستثمار ناتجة عن الفقر، وهذه المعدلات بدورها تزيد من الناتج والدخل بنسب ضئيلة تبتلع

آثارها المعدلات المرتفعة نسبيا للزيادة في السكان بحيث تظل مستويات المعيشة دوما في انخفاض، أو تنخفض إلى أدنى بسبب تحسن المستويات الصحية وتقليل كما صاغ البروفيسور " نركسيه "جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها" روز نشتاين - رودوان "في صيغة حديثة متكاملة، أخذت تسمية إستراتيجية التنمية المتوازنة وتذهب هذه الإستراتيجية إلى أنه أمام ضعف الاعتماد على التجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية والمواد الأولية في تنمية الاقتصاد، فعلى الدولة المتخلفة الاعتماد على التصنيع المحلي، وتنمية القطاعات المتخلفة و إقامة شبكة متكاملة من الصناعات، غير أن الشرط الذي عرض في هذه الإستراتيجية واستهدفت التغلب عليه هو شرط ضعف نطاق السوق ذلك أن انخفاض القوة الشرائية وما سيليه من انخفاض الدخل والقوة الشرائية سيقود إلى ضعف نطاق السوق، وبالتالي ضعف الحافز على الاستثمار، وعلى ضوء هذه الظروف لا يكفي حسب رأي المؤيدين لهذه الإستراتيجية في برامج التنمية الاقتصادية أن تكون أهدافها متواضعة بل إنه من الضروري لكي ينتشل الاقتصاد المتخلف من هذه الدائرة الخبيثة أن تكون برامج التنمية الاقتصادية ضخمة ومتلاحقة وان تتسم بالدفعة الكبيرة حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد وتحريكه نحو المستويات أعلى للإنتاج والدخل .وتستلزم هذه العملية تدخل الدولة في كافة القضايا الاقتصادية، وهذا التدخل يجب ألا يقتصر على تأثر بطينة في النمو بل يجب أن يهدف إلى إحداث دفعة قوية في البنية الاقتصادية دون انتظار التقدم البطيء القائم على أساس الجرعات الصغيرة و الذي ينتج عنه خطوات بطيئة في النمو بل يجب أن يهدف إلى إحداث دفعة قوية في البنية الاقتصادية دون انتظار التقدم البطيء القائم على أساس الجرعات الصغيرة و الذي ينتج عنه خطوات بطينة في النمو .

كما يمكن توضيح ملامح هذه الإستراتيجية على النحو التالي:[1]

1. الموارد الاستثمارية المتاحة توجه إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة من حيث خدمتها للطلب الاستهلاكي النهائي، مما يوضح أن الاستثمار في صناعة محددة يخلق الربح لها وفرصا مواتية التشجيع الاستثمارات في صناعات أخرى الأمر الذي يعود بالمزيد من الربح والاستثمار مرة أخرى على الصناعة الأولى وعلى ذلك فإن النمو المتوازن بهذا الشكل يمثل الصورة التقليدية لفكرة الدفعة القوية، وعنه فإن هذه الفكرة لا تختلف عن أفكار سابقة تعني أساس بكسر عقبة ضيق نطاق السوق، فعلك " أدام سميت "في الأدبيات الأولى لعلم الاقتصاد، كان الربط الواضح بين التخصص وتقسيم العمل من ناحية، واتساع السوق من ناحية ثانية، ذلك أن تشعب المنتجات وتعددها إنما يؤدي إلى توسيع الدائرة الطالب النقدي، وذلك يدفع إلى المزيد من الإنتاج مرة أخرى، وكذلك كان قانون للأسواق يركز على أن كل عرض يخلق طلبا مساويا له، وهو في واقع الأمر يرى إن " ساي" الدخل بخلقه الإنتاج، ومن ثم يخلق الطلب الذي يشجع على المزيد من الإنتاج، لذا فإن فكرة تزاحم مشروعات التنمية الاقتصادية ليست حديثة
2. هذه الإستراتجية اقتصرت في تحديد فكرة التوازن على العلاقات الأفقية لقطاعات الإنتاج، مثل تلك التي تربط الصناعات الاستهلاكية ببعضها البعض، أو التي تربط تلك الصناعة مجتمعة مع القطاع الزراعي، أما العلاقة

[1] الحسن ولد محمد، (2005 / 2006): **مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية – تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية - 1985/2004**.، أطروحة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 26-28.

الرئيسية التي تربط بين الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية أو بين القطاع الصناعي ورأس المال الاجتماعي، ومنه فإن هذه الإستراتيجية أكدت إمكانية سيادة عدم التوازن.

3. تقضي إستراتيجية النمو المتوازن أن تنمو القطاعات المختلفة وفق النسب معينة، لأن هذه الفكرة لا تشترط أن تكون معدلات النمو بين القطاعات متساوية، والس وفقا لنسب تتحدد تبعا لمرونة الطلب على كل قطاع، فمثلا لا يمكن قبول أن يكون معدل نمو الصناعات الغذائية، بنفس النسب التي تنمو بها صناعات الغزل والنسيج، الصناعات المعدنية، لأن مرونة الطلب عند هذه القطاعات تختلف طبيعتها، ومنه اه تمت هذه الإستراتيجية بضرورة عدم حدوث اختناقات على المستوى القطاعي، فيما يتعلق بالقطاعات التي تخدم الطلب الاستهلاكي الأخير.

4. الوفرات الخارجية وهي تلك الفوائد التي تعم على الاقتصاد القومي في مجموعة أو على أنشطة ومشروعات معينة دون أن تلتزم تحقيق فائدة مباشرة للمستثمر المعين .فالوفرات الخارجية تخفض من إنتاج تكلفة السلعة بالنسبة لمشروع محدد نتيجة لتوسع الصناعة التي ينتمي إليها هذا المشروع لأن التوسع في الصناعة يمكن من إنشاء مرافق جديدة تخدم كل المشروعات، ويمكن كذلك من إنشاء مراكز تنتج خدمات مباشرة تعود بالنفع على جميع المشروعات.

ثانيا: استراتيجية التنمية غير المتوازنة:

ارتبطت استراتيجية النمو غير التوازن بالاقتصادي هيرشمان، وإن كان قد سبقه بيرو «perrox"، في تقديمه صيغة النمو غير المتوازن، تحت اسم" مراكز النمو أو أقطاب النمو"، وتمثلت نظرية بيرو في، على البلدان المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.

أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية، ودعا إلى إستراتجية النمو غير المتوازن للونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة، ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقي على الضغوط وعدم التناسب باختلال التوازن، فالدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها.

في هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من آثار الدفع، آثار الدفع من الخلف وآثار الدفع من الأمام، ويقصد بآثار الدفع من الخلف تلك الآثار التي تحدثها المشروعات الإنتاجية لحفز الاستثمار في الصناعات السابقة لها في مراحل الإنتاج .أما آثار الدفع للأمام فيقصد بها تلك الآثار التي حدثها المشروعات الإنتاجية لحفر الاستثمار في الصناعات اللاحقة لها في مراحل الإنتاج، أو بمعنى آخر الآثار التي تحدثها لتحقير الاستثمار في الصناعات التي تستخدم منتجات هذه المشروعات مستلزمات لها.[1]

[1] بلقلة إبراهيم، (2008 / 2009) : **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر -** ، أطروحة الماجستير في علوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، ص ص 46 47 .

و هناك استراتجيات أخرى للتنمية الاقتصادية أهمها ما يلي:[1]

1. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول المتقدمة مثل بريطانيا أثناء القرن الثامن عشر وألمانيا أثناء القرن التاسع عشر أن الزراعة دور مهم وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يترتب عن الاهتمام بهذا القطاع زيادة في الدخل الزراعي ومن ثم زيادة في المدخرات والتي يتم توجيهها إلى قطاعات أخرى وخاصة القطاع الصناعي، ذكر لأهم جوانب مساهمة التسمية الزراعية في التنمية الاقتصادية عامة والتنمية السامية خاصة:

- تلبية فائض الطلب المتزايد على الغداء ومن ثم تحب تسرب الدخل إلى الخارج عن طريق الاستيراد.
- توفير العديد من الفتحات الأولية لقطاع الصناعة.
- توفير الصرف الأجنبي من خلال تصدير ما يزيد عن حاجيات السوق المحلية من السلع الزراعية.
- فتح أسواق واسعة للمنتج ات الصناعية، علاوة على تزويد قطاع الصناعة بقدر من قوة العمل
- الإسهام في تنشيط أسواق التبادل وما يقتضيه هذا الأمر من تنمية وسائل النقل والاتصال .

2. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى مصنعة، استهلاكية و إنتاجية، و من واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو الشرط ضروري للتنمية الاقتصادية و في نفس الوقت هو مرافق لها، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحقق العديد من المنافع، و من بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يأتي :[2]

- تصنيع الموارد الأولية الزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات.
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات.
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.
- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.

[1] الوليد قسوم ميساوي، (2008): **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 46 47.

[2] الصغير ميسم، (2015/2014): **إشكالية التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة جلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، ص 56 57.

- يساهم في عملية التحديث والتحولات.

3. **استراتيجية التنمية البشرية المستدامة:**

شهدت البدايات الأولى لصياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزا على أهمية رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، وانصب الاهتمام على الثروة المادية بدلا من الإنسان وتعظيم الدخل بدلا من توسيع الفرص أمام الناس.

فقبل السبعينيات كان ينظر إلى عملية التنمية على أنها ظاهر اقتصادية تتم عن طريقها ترجمة الزيادة في الإنتاج الوطني ومتوسط الناتج الوطني الفردي إلى فوائد للمجتمع في شكل فرص عمل وفرص اقتصادية أخرى، أو خلق الظروف الضرورية لتوزيع الفوائد الاقتصادية الاجتماعية للنمو على كل المجتمع، وبهذا كانت قضايا الفقر والبطالة وتوزيع الدخل الوطني. ذات أهمية ثانوية بالمقارنة مع قضية النمو.

لكن ما لاحظه معظم الاقتصاديين من الانتشار المطلق والكبير للدخل وعدم العدالة في توزيع الدخل والزيادة في البطالة، بينت بلن التجارب التنموية للخمسينات والستينات لم تحقق النمو الاقتصادي المقصود، ومنه تم إعادة تعريف مصطلح التنمية الاقتصادية من وجهة نظر جديدة تتمثل في التخفيض أو القضاء على الفقر و عدم العدالة والبطالة ومنه كانت البدايات الأولى للربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

و هكذا بدأ النظر إلى الإنسان بصفته موردا هاما من الموارد الاقتصادية، و أن تراكم رأس المال البشري مثله مثل رأس المال المادي يعتبرالقوة المحركة للنمو الاقتصادي، و مع مطلعي التسعينات بدأ مصطلح التنمية البشرية يتردد كثير في الأدبيات الاقتصادية، و ظهرت اجتها دات و محاولات شتى لتعريفه بناءا على التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية و الذي جعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي و المحرك الأساسي له.[1]

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

إن عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة تعترضها مجموعة من العقبات التي تجعل من هذه العملية لا تستطيع تحقيق المستوى المرغوب، وفيما يلي أهمها:

1. **العقبات الاقتصادية** :هناك الكثير من العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية، وتتمثل هذه المعوقات في[2]:

- **ضيق حجم السوق** :إن محدودية السوق تشكا في أغلب الدول المتخلفة عقبة حقيقية أمام عملية التنمية نتيجة تخلف الأنظمة التجارية وجمود حركة عناصر الإنتاج، وعدم مرونة الأسعار وقلة التخصص .مما يساهم في عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، هذا ما يجعل مستوى الإنتاج في الدول أقل بكثير من المستوى المتاح من الموارد.

[1] بلقاسم رابح، (2014 / 2015): **متطلبات تحقيق التنمية المستدا مة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 29.

[2] حملة عز الدين وبودرهم كنزة، (2020): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية، (العدد 01)، المجلد 01، ص 60.

- **الحلقة المفرغة للفقرة الدول المتخلفة** :تعاني من عدة حلقات مفرغة تعيق التنمية .أهم هذه الحلقات هي الحلقة المفرغة للفقر، فقي هذه الدول تكون الإنتاجية الكلية منخفضة بفعل انخفاض المدخرات لانخفاض مستويات الدخل.
- **محدودية الموارد البشرية** :تعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملامة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مما قد يؤدي إلى عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بحيث ينعكس على انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاجية كما أن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية تقف عائقا أمام تحقيق التنمية .

2. عقبات سياسية:

هناك نوعين من عقبات سياسية هما :[1]

- **عدم الاستقلال السياسي**: كان الاستعمار سببا أساسيا في تخلف معظم الدول بما فرضه عليه من التمزق في هيكلها الاجتماعي، وسيطرة المستعمر على التجارة الداخلية والخارجية منع انتشار التعليم، ومنع التحول عن التصنيع .لذلك فقد ارتفعت الأصوات في بعض الدول التي عانت من التخلف بسبب الاستعمار، ارتفعت في الوقت الحاضر، مطالبة الدول الصناعية بالإسهام في دعم التنمية في دولهم، تعويضاً لها عن التضحيات السابقة، وإنما ترتب على الغزو الأوروبي لتلك البلدان، وعلى تعمد المستعمر، حرمان شعوبها من تحقيق التنمية.
- **عدم الاستقرار السياسي** :من مهام الحكومة في دولة تنشد التنمية أن تسعى إلى البيئة المناخ الاقتصادي، السياسي، والأمني .المستقر للمستثمرين .وعلى الحكومات أن تسعى إلى إقامة نظام سياسي يضمن استقرار الحكومات لفترة معقولة .فاستقرار الحكم يعني استقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والتجارة؛ مما يقلل من مخاطر الاستمارة وبالتالي يرفع من معدلات العائد؛ فيشجع المستثمرين المحلين والأجانب على الانخراط ومشروعات التنمية بالبلاد.

3. العقبات الطبيعية:

وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناح وترب وارض صالحة للزراعة وموقع جغرافي ووفرة مياه ومصادر طبيعية، وان وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل عائقا للتنمية فيها، ولكن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصاديا حيث استطاعت دول متقدمة كثيرة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج للحصول على أفضل أداء في العمل وأكبر مثال على ذلك، اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة

[1] موسى سعداوي، (2006 / 2007): **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر -** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 9 .

والمعادن، ولكنها استطاعت الوصول إلى أعلى مراتب التقدم، رغم هذه الظروف، وذلك من خلال الإدارة الكفؤة، و تطوير الاقتصاد بما هو متاح من موارد .[1]

4. عقبات الفساد:

يعتبر الفساد أحد عوائق التنمية الاقتصادية وله نتائج سلبية وتتمثل في:[2]

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية ، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، والتي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء ، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ويوسع ظاهرتي الفقر والبطالة.
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة الفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.

5. العقبات التنظيمية :وتشمل ما يلي:[3]

- **غياب الحوكمة الرشيدة** :تشير الحوكمة حسب تعريف الهنك الدولي إلى فن القيادة الرشيدة الذي يرمي إلى النهوض بالمؤسسات المختلفة للدولة بشكل أكثر ايجابية، أو الطريقة المثلى التي يتم من خلالها ممارسة السلطة لتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث ترتكز الحوكمة الرشيدة على مبادئ المشاركة، حكم القانون، الشفافية والمحاسبة، كما تؤثر الحلقة المفرغة لغياب الحكم الراشد على سيرورة النظام والإستراتيجية التنموية المصاحبة لضعف القواعد القانونية وضعف هيبة الدولة.
- **ضعف القانون** :يؤسس القانون من قبل الدول والمنظمات بهدف رسم منهج خاص وواضح للتعامل مع مختلف الأطياف المجتمعية وفي مختلف الظروف المكانية والزمانية السائدة، حيث ينبغي على القانون أن

[1] خالد عيادة نزال عليمات، (2014 / 2015): **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – حالة الأردن-**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 62 63.

[2] مرجع نفسه، ص 64.

[3] حساني بن عودة و بن ديبة يمينة و عبد الرحمان عبد القادر، (2019): **جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، (العدد 02)، المجلد 03، ص 56.

يتصف بالعدالة، الإنصاف، الديمومة، الوضوح ... .لذلك يؤدي غياب القانون في بعض المراحل إلى انتشار الفساد وسوء استغلال السلطة وضبابية إبرام العقود، مما يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية.

- **انتشار الفساد** :الفساد هو تلك الظاهرة التي يتم فيها استغلال الوظيفية استغلالا سينا، يتم فيه تحوير المصالح العامة إلى المصالح الشخصية، وقد ذكرت العديد من التقارير والدراسات أثر هذه الظاهرة على البرامج التنموية الوطنية باعتبارها سبب أساسي من أسباب التخلف والفقر، وقد اتسعت دائرة الفساد في الدول من أعلى هرم السلطة إلى أدنى المراتب الإدارية بشكل عمودي واقعي، عبر كافة الإدارات والمصالح والوزارات المختلفة من التعليم، الداخلية، الصحة، الرياضة ....وللإشارة فإن الفساد يؤثر على موارد الخزينة نتيجة التهرب والغش الضريبي، إبرام العقود والصفقات التجارية التي تكتنفها الرشوة والمحاباة، تشويه مناخ الاستثمار في وجه الشريك الأجنبي، التأثير على البيئة التنافسية من خلال الفساد في منح التراخيص وأدوات العمل وخلق بيئة الاحتكار.

خلاصة الفصل الثاني :

تعد التنمية الاقتصاديةٍ يحدث من خلالها تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، وتهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل القومي و كذلك تقليل من الفجوة الداخلية مع تعديل هيكل الاقتصادي لصالح العديد من القطاعات (الصناعة ، التجارة ...) ،و بعد تطرقنا لذلك في إطار هذا الفصل تبين أن نظر يات التنمية الاقتصادية " أدم سميث" و التي لها سمات مهمة أهمها تقسيم العمل و تراكم رأس المال و " النظرية الكينزية " التي اهتمت بتحليل الظواهر الاقتصاديةٍ على المدى القصير ، و غيرها من النظريات للتنمية الاقتصادية . و تطلبت عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها الداخلية (المحلية) أو الخارجية و من أهمها التمويل المصرفي الذي تعتمد عليه لأنه قائم على تمويل جميع القطاعات من رأس المال الثابت و العامل .

الفصل الثالث :

إسهامات الصيرفة الالكترونية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: إسهامات الصيرفة الالكترونية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

مع ظهور التغيرات الحاصلة في المجال المصرفي بسبب تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية مواكبة هذه التطورات، التي تساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري معتمدتا في ذلك على مجموعة من البرامج التنموية التي تساعد على ترقية الجزائر و د خولها عصر الرقمنة و التعاملات الالكترونية المتطورة ذلك لمواكبة ركب الدول المتطورة ذلك من خلال التعامل بالمنتجات المصرفية الالكترونية و نظرا لأهميتها إلا أن تنمية الاقتصاد و تطويره لا يخلو من العقبات و العراقيل التي تواجه نجاحه.

ستناول في هذا الفصل إسهامات الصيرفة الالكترونية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية في ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر**.
- **المبحث الثاني:** تشخيص تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر:.
- **المبحث الثالث:** واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لقد عملت الجزائر على تحسين وضعها الاقتصادي بالاعتماد على إستراتيجية الاكتفاء الذاتي للاقتصاد ، و كذلك العمل على الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة من خلال تطبيق البرامج التنموية .

المطلب الأول: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر

سيطرت على التوجهات الإيديولوجية في الجزائر عند الاستقلال ثلاثة مفاهيم وهي التأميم، التخطيط، التصنيع، فتأميم قطاع المحروقات والبنوك والملكيات التي كانت بأيدي المعمرين جعل من الدولة المحرك الأساسي للتنمية، بالاعتماد على التخطيط المركزي كأفضل أداة للتسيير، وعلى التصنيع الثقيل كهدف استراتيجي.

يتفق أعلى الاقتصاديين على أن الأساس النظري لإستراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الصناعات المصنعة تجد أسسها في نظرية أقطاب النمو، التي تمثل وحدة أو مجموعة من الوحدات الاقتصادية الرائدة، العلاقة هذه الأقطاب مع الوسط الاجتماعي والاقتصادي تؤدي إلى نشر النسر الاقتصادي، وظهرت في تجربة التنمية الاقتصادية الجزائرية ثلاثة أقطاب هي :

قطب الحديد و الصلب (عناية) ، قطب الميكانيك (قسنطينة) ، قطب البتروكمياء (ارزيو) ، حيث شكلت المحروقات عاملا مساعدا في تنفيذ هذه السياسة باستثمار الحد الأقصى من الموارد النفطية، بالاعتماد على محطات طموحة منذ 1967 تماشيا مع خصائص هذه السياسة .

هدفت الجزائر وعملت على تحسين مكانتها ضمن التقسيم الدولي للعمل بالاعتماد على إستراتيجية الاكتفاء الذاتي للاقتصاد تحت شعار التصنيع هذه الإستراتيجية يمكن إرجاع فكرتها للتنظير الذي قدمه" سمير أمين "الذي قسم النظام الرأسمالي إلى مركز ومحيط، حيث الأول مهيمن والثاني مهيمن عليه، وعليه فالتخلف ليس تأخرا بل هو نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي، وحسب هذا الأخير فإن دول المحيط لا يكون تصنيعها ممكنا إلا إذا فكت الارتباط التدريجي مع السوق الرأسمالية العالمية، وقد طور" سمير أمين " نموذجين متعارضين يتكونان من أربع قطاعات :

- النموذج المتمركز نحو الخارج: والذي يبنى على تنمية قطاع التصدير وقطاع السلع الكمالية، أين التراكم الرأسمالي (قرارات الاستثمار والإنتاج...) يحدد بشروط السوق الدولية .
- النموذج المتمركز حول الذات : يعتمد على تنمية القطاعين الآخرين، القطاع الذي ينتج وسائل الإنتاج، والقطاع الذي ينتج سلع الاستهلاك الواسع، حيث هما سيرورة التراكم لا تخضع للتقسيم الدولي العمل .

لقد شكل اختيار الصناعة الثقيلة رغم أن ربحيتها على التي المتوسط والقصير تبقى محل ارتياب ، إذا أحدا فوائض القدرات الإنتاجية - البترول والحديد - على مستوى الدول ، ورغم تعارضها مع نظرية المزايا النسبة، أي بالرغم من الخسارة المالية، فإن وجود الصناعات الثقيلة يؤدي إلى خلق تأثيرات وارتباطات بعدية (تأثيرات دفع) تجعلها مربحة على المدى الطويل .

هذه النظرية تتفق مع الطرح الذي قدمه الاقتصادي " DE BERNIS " الذي أسهم نظريا وميدانيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية، حيث يرى أن التخلف هو ظاهرة محددة تاريخيا، أي أنها من إنتاج تاريخ وتوسع النظام الرأسمالي، وإن التخلف هو ظاهرة هيكلية وانسداد للنمو، وليست الماهرة ظرفية، ومرحلة تأخر.

لذا فهو يرى أنه يجب تفصيل الارتباطات البعدية على القبلية، وأن صناعة السلع الرأسمالية هي التي يجب أن تتطور في البداية لتجنب الانسداد الناجم عن سياسات النمو المنقاد الصادرات أو سياسات التصنيع المعرض للصادرات، وقد عرف الصناعات المحركة والزائدة بالنسبة للاقتصاد المحيطي كالتالي : قطاع شامل ينتج وسائل إنتاج فروع الصناعات الكيميائية الرئيسية قطاع الطاقة الضروري لاشتغال كامل الاقتصاد.

لكن منذ سنة 2001 شرح الجزائر في انتهاج سياسة ميزانياتيه مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن الحسن البشير نسبية في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيدها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى2014 .

لقد اعتمدت الجزائر مخطط انتعاش الاقتصادي كان الهدف منه اعتماد مقاربة كينزية لدعم المؤسسات الجزائرية، و تحفيز الطلب في السوق، واستعادة المؤسسات لنموها للشروع في إحلال الواردات حيث تتبنى برنامجا الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفلق لتحفيز الإنتاج، وتلبية الزيادة يف الطلب، ودعم النمو، وامتصاص البطالة.[1]

المطلب الثاني: البرامج التنموية في الجزائر.

لتح قيق جملة من أهداف الإيجابية في قطاعات المختلفة لابد من تطبيق البرامج التنموية و ذلك من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني .

1. برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي : [2]

- **مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي :**

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، حيث يمكن تصنيفها في خانة السياسات الظرفية، وبالتالي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة مثل الوسائل الميزانية، والوسائل النقدية، وغالبا ما تكون ذات توجه كنيزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص أو العام، سواء كان استهلاكي أو استثماري، قصد تحفيز الإنتاج، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما يمكن تصنيف سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الهدف منها كذلك هو دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا للطلب، برغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي .

- **الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها :**

حتى تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض من الشروط العامة نذكر منها :

- يجب أن تتوفر الوسائل لزيادة إنتاجية المؤسسات، لذا يتطلب منها توفير مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب، ألا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية،ما يؤدي إلى إضعاف الميزان التجاري .
- يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، وألا تكون الزيادة في الإنتاج مصحوبة بالزيادة في الاستيراد.

---

[1] شرقرق سمير ، (2016) : **إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة نقدية خلال الفترة (1970 – 2014)** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، (العدد 38)، بدون رقم المجلد ، ص ص 360 361.

[2] بن مالك عمار ودهان محمد ، (2017) : **دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014** ، مجلة دراسات اقتصادية ، (العدد 04)، المجلد 01 ، ص ص 140 141.

- يجب ألا تتسرع المؤسسات في زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة، لتلبية الطلب الإضافي.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :[1]

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي Le programme complementaire de soutien a la croissance هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 7 أفريل 2005 متعلق بالفترة2005-2009 ، في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة2001– 2004وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة .

وقد تم إقرار هذا البرنامج بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الذي بلغ سنة 2004حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دح في السنة ذاتها، مما سمح باستغلال هذه العوائد لإكمال مسار التنمية، من خلال التركيز على مجموعة من الأهداف أهمها:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة :**حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني .
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد** :وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي .
- **تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية :**وذلك راجع إلى الدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية و البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي .إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنية التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج .
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي :**يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

3. البرنامج الخماسي للتنمية :[2]

- **تعريف البرنامج الخماسي للتنمية:**

[1] فرحات عباس، سعيود وسيلة ، (2018) : **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014** ، مجلة الاتصال والقانون ، (العدد 01) ، بدون رقم مجلد ، ص 68 .

[2] هدى بن محمد ، (2020) : **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019** ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،(العدد 05) ، بدون رقم المجلد ، ص ص 47- 48 .

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين :

- القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ156 مليار دولار
- القسم الثاني :يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه .. ....) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار .وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم134 – 302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010- 2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010 .

- **أهداف البرنامج الخماسي للتنمية :** يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد .
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية .
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات .
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية .
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية .

4. توطيد النمو الاقتصادي :[1]

[1] وليد لطرش ومحمد بخاري ، (2019) : أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، (العدد 03)، المجلد 02 ، ص ص 116 117 .

برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، والذي يندرج ضمن ديناميكية الإعمار الوطني حيث خصص له غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار أي ما يعادل21214 مليار دينار جزائري،حيث تم تقسيم جل قيمته على مختلف القطاعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والقطاعات غير إنتاجية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على مختلف مظاهر التخلف، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في مختلف القطاعات، وتلبية حاجات المواطن من (مسكن، أمن، صحة .....).ومضمون أهم هذه القطاعات موضحة في الجدول رقم (04)

الشكل رقم (04) : مضمون المخطط الخماسي 2010 – 2014 بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والغير إنتاجية. الوحدة مليار د ج

القطاعات الإنتاجية	المبلغ المخصص	النسبة%	القطاعات غير إنتاجية	المبلغ المخصص	النسبة%
الفلاحة والري	2000	9.42	القطاع الداخلي	895	4.21
التجارة	39	0.18	التربية الوطنية	852	4.01
البيئة والتهيئة العمرانية	500	2.35	التعليم العالي	868	4.09
النقل	2816	13.27	الصحة والسكان	219	1.03
الأشغال العمومية	3100	14.61	البحث العلمي	100	0.47
الصيد البحري والموارد المائية	308.2	1.45	الشباب والرياضة	1130	5.32
الطاقة والمناجم	350	1.64	الاتصال،الثقافة، الشؤون الدينية	322	1.51
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات	150	0.70	التعليم والتكوين المهني	200	0.94
			السكن والعمران	3700	17.44
			قطاع العدالة	379	1.78
			قطاع المجاهدين	19	0.08
			قطاع العمل والضمان الاجتماعي	40	0.18

المصدر : وليد لطرش ومحمد بخاري ، (2019): **أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي**، (العدد 03)، المجلد 02 ، ص 116 .

لقد اعتبر هذا البرامج بداية لتطور سواء ذلك كان جانب توفير حاجات الأساسية لأفراد المجتمع لتحسين المعيشة و أيضا توفير رفاهية وصحة و غيرها ...، أو التطور من الجانب الاقتصادي الذي يحقق الإرادة الوطنية والتبعية

للمحروقات، الأمر الذي لم يتم تطبيقه في الواقع رغم المبالغ التي خصصتها الجزائر لهذه المخططات إلا أن ما حققه هذا البرامج كان غير كافي.

5. النموذج الجديد للنمو 2016-2030 :[1]

- **تعريف النموذج الجديد للنمو :**

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016 ، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس البرامج التنمية .وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي .المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي .أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5% .

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال .

أهدافه :تتمثل أهدافه في :

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- عصرنة القطاع الفلاحي .
- الانتقال الطاقوي.
- تنويع الصادرات .

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.
- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية .
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50منطقة .
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة .

أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيظل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في 2009 ، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014 .

[1] هدى بن محمد ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 55 56 .

المبحث الثاني: تشخيص تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر:

لا يسعنا الحديث عن البنوك الالكترونية أو الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها دون الحديث عن بيئتها المتمثلة أساسا في شبكة الاتصالات و شبكة الانترنت و البيئة الرقمية التي تعتبر هي الأساس الحاسم في مجال الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

المطلب الأول: شبكة الانترنت و شبكة الاتصالات الالكترونية في الجزائر:

عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت و التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس عام 1994 عن طريق مركز البحث العلمي و التقني CERIST الذي أنشئ في مارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و الذي كان من مهامه الأساسية آنذاك هو العم ل على إقامة شبكة وطنية و ربطا بشبكات إقليمية و دولية.

و منذ سنة 1994 عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام و الاشتراك و التعامل مع الانترنت، ففي نفس السنة كانت الجزائر مرتبطة بالانترنت عن طريق ايطاليا، إذ تقدر سرعة الارتباط ب 9600 حرف ثنائي في الثانية ، و هي سرعة جد ضعيفة و قد تم ذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى (RINAF)، و تكون الجزائر في المنظمة المحورية للشبكة في إفريقيا[1].

في سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64000 حرف في الثانية يمر عن طريق العاصمة الفرنسي ة باريس، و في نهاية 1998 ربطت الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي يقدر بواحد ميغابايت في الثانية، و في شهر مارس 1999 أصبحت قدرة الانترنت في الجزائر بقوة اثنين ميغابايت في الثانية، و ثم إنشاء أكثر من 30 خط هاتفيا جديدا من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز و المتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن المربوطة بنقطة خروج واحدة هي الجزائر العاصمة.

و بعد دخول الانترنت إلى الجزائر بسنتين قدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت بحوالي 130 هيئة، في سنة 1999 وصل عددها إلى 800 هيئة، منها 100 هيئة في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطبي، 500 في القطاع الاقتصادي، 150 في القطاعات الأخرى، و في نفس السنة كان لمركز البحث في الإعلام العلمي و التقني حوالي 3500 مشترك[2].

فالجزائر في سبيل تدارك تأخرها، وفرت خط اتصال أساسي للانترنت من الألياف الضوئية قدرته 34ميغابايت/الثانية قابل للتوسعة إلى غاي ة 144 ميغابايت/الثانية لتمكن موزعي خدمات الانترنت و بعض مؤسسات

[1] إبراهيم بختي، (2002)، **الانترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، (العدد 01)، المجلد 01، ص 31.

[2] منية خليفة، (2011)، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لتأهيل و عصرنه البنوك الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي الرابع عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المنعقد يومي مليانة، الجزائر، ص ص 5-6.26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص ص 5 -6.

الاتصال من الارتباط بالشبكة الدولية على وجه أحسن، و توفير خدمات الانترنت للمؤسسات و الأفراد، ذلك من أجل ضمان تغطية عادلة عبر كافة مناطق البلاد بغية تفادي فجوة رقمية مضرة بالتماسك الإقليمي . و في فيفري 2005 تم انجاز شبكة الانترنت السريع ADSL بين مؤسسة اتصالات الجزائر و شركة صينية، تبلغ سرعتها 128 ميغابايت/ثانية، و التي ستطبق على أربعة مراحل، و تعمل على توزيع أكثر من 600000 خط انترنت على المستوى الوطني، و بهذا انتقلت الجزائر بفضل هذه الجهود المبذولة خاصة من قبل القطاع الخاص الذي يستثمر أكثر فأكثر في هذه التكنولوجيا.

و فيما يلي جدول و مخطط يوضحان تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

الشكل رقم (05): جدول يوضح تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر (2000-2017)

Algerian Internet Usage and Population Growth:

YEAR	Users	Population	% Pen.	Usage Source
2000	50,000	31,795,500	0.2 %	ITU
2005	1,920,000	33,033,546	5.8 %	ITU
2007	2,460,000	33,506,567	7.3 %	ITU
2008	3,500,000	33,769,669	10.4 %	ITU
2009	4,100,000	34,178,188	12.0 %	ITU
2010	4,700,000	34,586,184	13.6 %	ITU
2012	5,230,000	37,367,226	14.0 %	IWS
2013	6,404,264	38,813,722	16.5 %	ITU
2014	6,669,927	38,813,722	17.2 %	ITU
2015	11,000,000	39,542,166	27.8 %	IWS
2016	15,000,000	40,263,711	37.3 %	IWS
2017	18,580,000	41,063,753	45.2 %	IWS

المصدر: Internet World Stats, Algerian Internet Usage and Population Growth, https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm vu le 06 /06 /2022 a 13 :40

الشكل رقم (06) : مخطط يوضح تطور مستخدمي الانترنت في الجزائر (2000-2017)

المصدر: Internet World Stats, Algerian Internet Usage and Population Growth, https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm vu le 06 /06 /2022 a13 :40

من خلال الجدول أعلاه و المخطط نلاحظ أنه في سنة 2000 أن عدد المستخدمين لشبكة الانترنت كان ضعيفا جدا، أما في سنة 2005 و بعد إدخال شبكة ADSL نلاحظ ارتفاعا في عدد المستخدمين، حيث يتبين أنه تم تزويد الزبائن بخدمة الانترنت عن طريق الهاتف، كما تبين المعطيات أيضا أن عدد مستعملي الانترنت تطور بشكل ملحوظ حيث بلغ

50 ألف مستعمل في سنة 2000 ليصل إلى 6,669 مليون مستخدم ليشهد في نهاية 2017 18,58 مليون مستعمل، و هي زيادة معتبرة تدل على تطور و سرعة انتشار الانترنت في الجزائر.

المطلب الثاني: سبل تحسين البيئة الرقمية في الجزائر:

لقد كان لزاما على الجزائر أن تجد منفذا و تنطلق في تدابير جديدة لمواصلة الإصلاحات و تكملة المسيرة، حي ث أبدت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع الاتصالات و وضعت إستراتيجية للانتقال نحو الحكومة الالكترونية من خلال مشروع الجزائر الالكترونية الذي يندرج ضمن تحديد و تنفيذ رؤية مستقبلية و مقاربة عملية لجعل الاقتصاد الرقمي يؤثر على التنمية الاقتصادية و يشكل بديلا للموارد النفطية، و تهدف هذه الإستراتيجية التي تتضمن خطة عمل متماسكة و قوية، إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم و البحث و الابتكار و إنشاء كواكب صناعية في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

إن ما تحتاجه الجزائر لتجاوز المعوقات الت ي تعرقل سيرها هو تنويع خياراتها فيما يتعلق بسبل الاندماج في عالم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، فالانتقال السريع و الايجابي في الميادين ذات صلة بالاقتصاد الرقمي تتطلب التركيز على المحاور التي تشمل تعميم استخدام شبكات الاتصالات و تطوير قاعدة المهارات الم حلية، و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مع تحسين فرص النفاذ إلى الانترنت و تطورها، بالإضافة إلى تحسين الأطر التشريعية و القوانين التي تتلاءم و المعاملات الرقمية، فشبكة الانترنت و شبكات النطاق العريض و التطبيقات النقالة تشكل أسس المعاملات الرقمية التي يكون فيها تفاعل و تكامل و تنسيق مستمر بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من جهة و النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، و هذا يؤدي إلى تغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال و الأعمال و التجارة و الاستثمار من الشكل التقليدي على الشكل الفوري، و النقاط التالية تعكس قائمة الركائز الأساسية للإستراتيجيات الرقمية الوطنية و التي تشمل[1]:

- تطوير البنية التحتية للاتصالات (مثل الوصول إلى خدمات النطاق العريض و الاتصالات السلكية و اللاسلكية).
- الترويج لقطاع تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك تدويلها.
- تفعيل خدمات الحكومة الالكترونية و تعزيز الوصول إلى المعلومات العامة و البيانات.
- الثقة أي الهويات الشخصية و الخصوصية و الأمن.
- تشجيع اعتماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من قبل الشركات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- نشر الثقافة مع الالكترونية على الفئات المحرومة.

[1] عباس لحمر، عمار طهرات، (2018)، **واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر و سبل اندماجها في الاقتصاد الجديد**، مجلة الاقتصاد و المالية، (العدد01)، المجلد 04 ، ص 43.

- تطوير المهارات المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- معالجة التحديات العالمية مثل حوكمة الانترنت و تغير المناخ و التعاون الإنمائي.

إن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر لا تزال تعاني من بعض النقائص التي تقف أمام الاندماج في الاقتصاد الجديد و ما تحوز عليه الجزائر من مقومات لا يؤهلها للقيام بالمعاملات الالكترونية و تطبيقات التجارة الالكترونية، و هنا تظهر ضرورة تقديم الدعم و المساندة للأنشطة التي لها علاقة بتقنية المعلومات و تسريع استغلال التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، بالإضافة إلى اعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاقتصادية و الاجتماعية و روح المبادرة الحكومية التي تصل إلى إعطاء أهمية كبري للاستثمار في البنية التحتية لشبكات الاتصالات، و في مجال التحويلات المالية الالكترونية و تفعيل ما يسمى بالأمن المعلوماتي لتأمين أجهزة الدفع و تأمين مواقع الانترنت لتجنب المواقع التجارية الغير معروفة و المشبوهة و ذلك لتمهيد الطريق أمام تحسين البيئة الرقمية في الجزائر و تسهيل التحول نحو الاقتصاد الرقمي و اللحاق بركب البلدان المتقدمة.

المطلب الثالث: تطوير و تحديث نظام الدفع في الجزائر:

إن نظام الدفع في الجزائر شهد تعاظم كبيرا في الجهود الوطنية و الدولية من أجل تطوير و تحديث نظام الدفع في الجزائر ، ذلك من خلال:

- **نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS** : هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، و يتم سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي ، دخل هذا النظام شبكة العمل المصرفي في 08 فيفري 2006 و عمل باستمرار و بشكل فوري من الثامنة صباحا و حتى الخامسة مساءا . و يسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل قيمتها أو تفوق المليون دينار و معالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجاليه و فورية و بصورة إجمالية (عملية بعملية) و ذلك دون تأجيل ، أي أنه يخص عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات[1].

و يهدف إدخال نظام RTGS في العمل المصرفي إلى تحقيق ما يلي:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي و كل وسائل الدفع الأخرى
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين للنظام باستخدام نظام الدفع الإلكتروني
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات

[1] نصيرة شبوب، (2013)، **الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص116-118.

- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة

- تقوية العلاقات بين المصارف.

كما نشير إلى أن دخول نظام RTGS حيز التشغيل أثر بشكل إيجابي على تسيير خزينة المصارف باعتبار أن كل عمليات الدفع تتم عن طريق مبالغ كبيرة تفوق قيمتها مليون دينار ، و كذلك المدفوعات المستعجلة سواء تم التحويل لحساب المصارف نفسها أو لحساب زبائنها.

و فيما يلي جدول يوضح حجم التحويلات المالية و العمليات التي تتم وفق نظام RTGS :

الشكل رقم (07) : حجم التحويلات المالية و العمليات التي تتم وفق نظام RTGS

السنوات	2006	2007	2008
عدد العمليات	142,380 عملية	176,955 عملية	195,175 عملية
حجم ال تحويلات (مليار د.ج)	169,635 مليار د.ج	313,373 مليار د.ج	607,138 مليار د.ج

المصدر: نصيرة شبوب، (2013)، **الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 118.

و عن حجم التحويلات المالية و العمليات التي تتم وفق نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ، فقد سجلت نموا معتبرا من تاريخ بدء عمل هذا النظام و إلى غاية 2008 ، و هذا ما يوضحه الجدول المبين أعلاه ، حيث يشير الجدول إلى أن النظام عمل مدة 226 يوم خلال عام 2006 بمتوسط 630 عملية يوميا و مبلغ يومي يقدر متوسطه بـ 750 مليار دينار، أما في 2007 فقد تم إنجاز 705 عملية يوميا و بمبلغ يومي فاق 5,1248 مليار دينار على مدار 251 يوم ، في حين عمل نظام RTGS مدة 252يوما عام 2008 بمتوسط 775 عملية يوميا و بمبلغ يومي متوسطه 5,1686 مليار دينار جزائري.

كما و يبين أيضا نمو حجم التحويلات المالية من سنة لأخرى ، حيث بلغ عام 2006 سقف 635.169مليار دينار بـ 380.142 عملية ، في حين تجاوز 373.313 مليار د.ج عام 2007 و بـ 955.176عملية أما عام 2008 فقد وصل المبلغ الإجمالي لـ 175.195 عملية تسوية 138.607 مليار د.ج و لعل ما يميز النظام المصرفي للدفع الإجم الي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة، هو اعتماده بدرجة كبيرة على التحويلات المالية و عمليات التسوية التي تتم بين المصارف و بدرجة أقّل على تلك التي تتم لصالح زبائن المصارف حيث تمثّل حصة العمليات الأولى 9,98% من المبلغ الكلّي للمعاملات و 1,1 % للثانية.

- نظام المقاصة عن بعد ATCI : عرفت عملية عصرنة نظام الدفع دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ATCI، الذي يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام و يعتمد على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور، كما يسمح هذا النظام الذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2006، بتبادل كافة وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية. تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، خلال سنة 2017 عرفت 251 يوم تبادل، عالج نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ما يعادل 22,9 مليون عملية بقيمة قدرها 18753,8 مليار دينار، مقابل 21,0 مليون عملية بقيمة قدرها 17639,7 مليار دينار سنة 2016، أي بارتفاع معتبر بلغ 9,3% من حيث الحجم و 6,3% من حيث القيمة[1].

كمتوسط يومي للتبادل عالج هذا النظام في 2017 متوسط حجم يومي قدره 91419 عملية بقيمة إجمالية تعادل 74,7 مليار دينار مقابل 82296 عملية بقيمة 69,2 مليار دينار في 2016، و يهدف هذا النظام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- التسيير المحاسبي اليومي و إعطاء نظرة شاملة و حقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية و الوطنية.
- تقليص آجال المعالجة، يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام 48 ساعة.
- تأمين أنظمة الدفع العام.
- إعادة الثقة للزبائن في التعامل بوسائل الدفع خاصة الصكوك.
- محاربة عملية تبييض الأموال في الجزائر.

- الصيرفة عبر الخط في الجزائر: إن أحد أوجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر هي الصيرفة على الخط، وتمت بين ثلاث مؤسسات جزائرية هي (MAGICMULTIMEDIA)، (SOFTENGINEERING)، و مركز الإعلام العلمي و التقني (CERIST)، لتنشأ على إثره شركة مختلطة تسمى (E-ALGERIABANKINGSERVICE) و الهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر و هو مشروع يهم كل المصارف الجزائرية و هو مازال في طور الانجاز . و تهدف هذه الشركة أساسا[2]:

[1] سهيلة بن دريس، محمد حمو، (2020)، **واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية و آفاق تطويرها**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، (العدد 02)، المجلد 06، ص 404.

[2] رابح زبيري، ليندة بوزرورة، (2016)، **آفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية**، مجلة طلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، (العدد 16)، ص 297.

- الاقتراح على الزبائن (بنوك مؤسسات مالية) حلولا معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات و فعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات.
- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون و وفق رغباته.
- تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة و هذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم.
- لقد اعتمدت العديد من المصارف الجزائرية على (AEBS) في تقديم خدمات عبر الانترنت و ذلك من خلال إمضاء عدة عقود نذكر منها:
  - ✓ عقد مع القرض الشعبي الجزائري في جويلية 2005 لتزويد البنك بخدمات (DIAGRAMEDI)
  - ✓ عقد مع البنك (BNPPARIBAS) في 21 نوفمبر 2005 لتزويد هذا البنك الخاص بخدمات (DIAGRAM- E-BANKING)
- معظم الخدمات المقدمة عبر الانترنت من طرف المصارف الجزائرية عبارة عن خدمات بسيطة و قليلة و تحتاج إلى التنويع و شركة (AEBS) تعتبر أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الالكترونية , لما حققته من توفير لخدمات الصيرفة الالكترونية، لكن هذا لا ينفي وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية لأجل تحقيق المنافسة من جهة و توسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي المالي و محاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال

المبحث الثالث: أثر الصيرفة الالكترونية في الجزائر :

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بالجزائر نحو تبني الصيرفة الالكترونية نظرا لأهميتها و مكانتها في العالم و خاصة البلدان المتقدمة، لما تقدمه من منافع و تسهيلات في الممارسات، إلا أنه في سبيل تحقيق ذلك تواجه الصيرفة الالكترونية العديد من التحديات التي تعيق سيرها و تطبيقها في الجزائر.

المطلب الأول: مميزات تبني الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري له أهمية كبيرة في ظل المستجدات المالية و المصرفية الدولية التي أبرزتها ظاهرة العولمة المالية، كما أنه يتيح للبنوك الجزائرية دخول العصرنة من أبوابها الواسعة، سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو ببنك الجزائر أو بالمؤسسات المالية الأخرى، وهي تمنح عدة امتيازات منها[1]:

[1] رشيد دريس، (2013)، **الصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لإرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، (العدد 27)، المجلد 01، ص ص 186-187.

- تخفيض النفقات التي تتحملها البنوك في أداء الخدمات و إنشاء الفروع في مناطق جديدة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة، حيث أن العمل من خلال الانترنت يمكن البنوك من التكفل بعدد كبير من الع ملاء و تقديم خدمات جيدة متنوعة و بتكلفة أقل.

- إن استخدم الانترنت في البنوك الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه البنوك و ترويج خدماتها و الإعلام بالنشرة حول تطورات مؤشراتها المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و جميع الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية الكترونية و إقامة أنظمة دفع الكترونية تساهم في تطور أدائها و ترقيتها.

- مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات العالمية في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية خاصة و أنها تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي، و تعمل على جلب الاستثمار الأجنبي.

- واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تأخر نسبيا في الجزائر، مما أثر على نوعية الخدمات التي تقدمها البنوك في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة في القطاع المصرفي، إلا أن هذا القطاع بدأ يعرف ت طورا ملحوظا و إيجابيا.

من خلال ما سبق نستنتج أن الصرفة الالكترونية في الجزائر تعود بالإيجاب على التنمية الاقتصادية ، ذلك أن المعاملات الالكترونية تقوم على مبدأ تسهيل الخدمات المصرفية على مستويين الأول من جهة العملاء و الثاني من جهة البنك، أي أنها تساهم في تقليص مدة تقديم الخدمات و تخفيض التكاليف و النفقات التي تصبح بدورها إيرادات تستخدمها الجزائرفي تطوير قطاعات و مجالات أخرى مما يساعدها على تنمية اقتصادها، و إكسابه مكانة بين الدول.

و من جهة أخرى تعمل على الصيرفة الالكترونية في الجزائر على توسيع قاعدة عملائها فلا تنحصر فقط على العملاء المحليين بل تستقطب متعاملين خارجيين هذا ما يساعد على إبراز هذه البنوك التي تتعامل الكترونيا و التي بدورها تروج لإظهار الاقتصاد الجزائري للدول المتقدمة هذا ما ينتج عنه جلب الاستثمارات الأجنبية و المعاملات المالية الأخرى، أي تطوير الاقتصاد بمعنى ظهور تعاملات بالعملة الأجنبية هذا أيضا له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

كنتيجة و من أجل تحقيق تنمية اقتصادية نرى أنه لابد على الجزائر أن تواكب التطورات الحاصلة في المجال المصرفي و تقوم بنشر ثقافة التعاملات الالكترونية في المج تمع و العمل على تطوير القدرات البشرية و تأهيلها من أجل التعاملات الالكترونية و وضع بنية تقوم على ركائز واضحة، كما تروج لخدماتها البنكية الالكترونية حتى يتسنى لها الظهور في الساحة المصرفية العالمية التي ستنعكس على وضعية اقتصادها إيجابيا و بالتالي الوصول إلى الهدف الرئيسي و هو تنمية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: آثار تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

إن تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر سيؤثر على الاقتصاد الوطني و النظام المصرفي الجزائري.

1 - تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري: يمكن إبراز هذا التأثير في النقاط التالية[1]:

- تأثير الصيرفة الالكترونية على المؤسسة الاقتصادية : تساهم الصيرفة الالكترونية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية و ذلك عند إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و إدخال تغييرات تنظيمية و إدارية مرافقة فهي تزيد في تحسين الإدارة و اقتصاد الوقت و التكلفة و تمكنها من بناء استراتيجيات و هياكل و أعمال جديدة.
- محاربة الاقتصاد الموازي : لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد يساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار و يساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي و تفشي ثقافة الاكتناز ، الأمر الذي أصبح يهدد الاقتصاد الوطني، و بالتالي فإن اعتماد الصيرفة الالكترونية و إقامة أنظمة الدفع الالكترونية سوف يساهم في التخفيف من حدة الاقتصاد الغير رسمي و السوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.
- إيجاد و تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر : إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر يساهم من خلال إتاحتها لوسائل الدفع الالكترونية في إنشاء و تطوير حجم التجارة الالكترونية و إعطائها البعد الدولي، و أن تطوير التجارة الالكترونية سيساهم في تطوير القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات.
- إعطاء دفع للحكم الالكتروني في الجزائر : أصبحت فكرة إنشاء حكومة الكترونية أمرا لابد منه في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي، و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية و تزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، هذا المشروع يتطلب بنية أساسية للانطلاق و أحد دعائمه هي الصيرفة الالكترونية.
- بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر : تعتبر الصيرفة الالكترونية من الهياكل الأساسية لبناء الاقتصاد الرقمي التي لابد من العمل على تجسيدها في الجزائر حتى تساهم في إدخال الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد الرقمي، و تساهم في تقليص حجم الفجوة الرقمية في الجزائر.

2 - تأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري : إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام ما يلي[2]:

---

[1] لحسن دردوري، سمية بلقاسمي، (2017)، **واقع الصيرفة الالكترونية و دورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، (العدد 03)، بدون رقم مجلد ، ص 109 .

[2] نوال بن خالدي، لطيفة بن يوب، (2019)، **الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية : بين السعي لكسب رضا العميل و تحديات الواقع**، مجلة الإبتكار و التسويق، (العدد 02)، المجلد 06، ص 199 .

- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية: خاصة في ميدان الخدمات المصرفية الالكترونية، علما أنها تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي.
- تخفيض التكاليف: من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الانترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بأقل تكلفة، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف و التبادلات الالكترونية.
- تعزيز الشفافية: إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و الترويج لخدماتها و الإعلام عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر : من خلال إقامة سوق مالية الكترونية و إقامة أنظمة دفع الكترونية تساهم في تطوير أدائها و ترقيتها.

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

إن تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر يواجه العديد من الع راقيل التي تحول دون التعامل الكترونيا، و من أجل تبسيط هذه التعاملات وضعنا مجموعة من الحلول التي قد تسهل عملية تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

أولا: العقبات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

من العقبات و العراقيل التي تحول دون تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر و العمل بها ما يلي[1]:

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على استعمال الشيك نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيكات المصرفية إلا قليلا.
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف لمن يرفض استعمال الشيك للدفع أن يقبل ببطاقة الدفع، فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسوي عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي.

[1] مصطفى بن شلاط، (2022)، **واقع الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع فيالجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، (لعدد 01)، المجلد 08، ص 105.

- يتعمد ا لنظام المصرفي إخفاء قوانينه وأنظمته وشروطه عند التعامل عن طريق الانترنت . و ضعف تفعيل القواعد التشريعية و القانونية التي تنظم خدمة الانترنت المصرفي.
- الخوف من تسرب أرقام الحسابات والأرقام السرية و وصول قراصنة الشبكة إلى موقع النظام.
- تأخر نظام الانترنت المصرفي عن الإجابة عن استفسارات العملاء، كذلك بطء تنفيذ العمليات المصرفية.

ثانيا: المشاكل التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر و بعض الحلول:

1. **المشاكل**: من بين المشاكل التي تتعرض لها الصيرفة الالكترونية في الجزائر هي [1] :

- قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا نقص المستخدمين و الإطارات المتخصصة في هذا الميدان.
- انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام و الاتصال.
- عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام المصرفي الإلكتروني.
- هذا النظام حديث في العالم العصري يتطلب خبراء في ميدان الإعلام الآلي و الاتصال، و هذا الشيء تفتقر إليه بلادنا.
- البنك الالكتروني هو بنك عصرنا، و في الواقع هو يقدم فوائد و مزايا هائلة للمستهلك و هذا بعرض عمليات مبسطة و بأقل تكلفة ممكنة، و مع ذ لك هذه الخدمة تطرح أيضا مشاكل جديدة للسلطات الوطنية من خلال التنظيم و مراقبة هذا النظام المالي وكذا بالنسبة لصياغة وتطبيق سياسة الاقتصاد الكلي
- نظام الأمن المعلوماتي غير فعال في بلادنا.

2. **الحلول المقترحة** : من أجل تبني نظام مصرفي متطور في بلادنا أي بنك إلكتروني فعال يجب[2]:

- ✓ استغلال الوضعية المالية الحالية للجزائر لانجاز مشروع الصيرفة الالكترونية.
- ✓ ضرورة إشراك المبادرات الخاصة في هذا المشروع لاسيما البنوك الخاصة.
- ✓ الاستفادة من الطاقات البشرية الجزائرية الموجودة في الداخل أو الخارج.
- ✓ تحديث البرامج في الجامعات والمعاهد وإدراج مقاييس وبحوث تتعلق بالمشروع.
- ✓ محاولة إقحام الانترنت في مختلف أعمال المؤسسات المالية حتى تصبح الاستعانة بهذه الخدمة من الأمور المعتادة.

---

[1] فاطنة بوخاري، (2020)، **واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية و آليات تفعيلها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإدارية و المالية، (العدد 02)، المجلد 04، ص 148.

[2] بحوصي مجذوب، سفيان بن عبد العزيز، (2013)، **واقع و آفاق البنوك الالكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر**، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، (العدد 03)، المجلد 02، ص ص 221-222.

- ✓ ضرورة نشر الوعي المعلوماتي في الأوساط الجزائرية بأهمية ومزايا الصيرفة الالكترونية.
- ✓ الاستفلدة من الخدمات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة وبالتالي إعطاء نفس جديد للصيرفة الجزائرية وخاصة ونحن في مرحلة دق أبواب المنظمة العالمية للتجارة.

خلاصة الفصل الثالث :

تعتبر التنمية الاقتصادية في الجزائر أحد المقاييس المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة و متطورة، و الهدف من تطبيق البرامج التنموية هو النهوض بالاقتصاد الوطني و تطويره . إذ تعد الصيرفة الالكترونية أحد نتائج التنمية الاقتصادية التي كان لزاما على الجزائر اللحاق بها و التماشي مع التطورات الحاصلة في العالم رغم العراقيل التي تعرضت إليها في تطبيقها للصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية. إلا أنها ما زالت تسعى إلى تحسين جودة خدماتها الالكترونية.

الخاتمة

ما لا شك فيه أن ما شهده عالم الصيرفة من تحولات في السنوات الأخيرة قد قلب جميع الموازين، كما ضاعف من حدة المنافسة في السوق المالية و المصرفية على مستوى العالم. و يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل المساعدة في تطوير تقنيات المعلومات و الاتصال بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، و العمل على تحسين استغلال التقنية الالكترونية.

فالعمل المصرفي الالكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية و يهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، و رفع كفاءة أدائها بما يتماشى و التكنولوجيات الحديثة التي تسعى بدورها من خلال هذه العملية هو تخفيض تكاليف العمليات المصرفية التي تتم عبر قنوات الكترونية لتدعيم علاقات العملاء و زيادة الارتباط بهذه المصارف.

كما أن عملية التنمية الاقتصادية يحدث من خلالها تغيير شامل من جميع الجوانب، و هذا التغيير يصاحبه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي و كذلك في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، كما أن عملية التنمية الاقتصادية أدخلت تغيرات كمية و نوعية ذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية تقوم من خلالها بتبني برامج و استراتيجيات جديدة و متطورة بناءا على التحديثات التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات و التي هي بدورها أيضا تعتبر من ركائز تحقيق تنمية اقتصادية فهي مرتبطة بالتطورات التي تحدث في دول العالم و التي من الضروري اللحاق بها.

و بما أن قضية التنمية الاقتصادية استحوذت على تفكير جميع الدول، أصبح لزاما على الجزائر التماشي مع هذه العملية و ما تبعها من تطورات و تغييرات في الجانب الاقتصادي و الذي من خلاله قامت الجزائر بتبني الفكر الاقتصادي الالكتروني و إدخاله على النظام المصرفي ليوسع مجال خدماته و يخرجها من التقليدي إلى الالكتروني.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ساهم التقدم التكنولوجي في تغيير المعالم المصرفية، و قام بإدخال تحولات جذرية في المصارف من خلال تغيير نمط عملها و التوسع في الخدمات الالكترونية ومما ينتج عنه زيادة في ربحية المصارف و رضا العملاء، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تبني البنوك للصيرفة الالكترونية يعني نقل كافة آليات الإدارة على شبكة الانترنت بما يحقق سرعة في الأداء و حسن سير العمليات المصرفية الالكترونية.
- نشر الثقافة الالكترونية و بذل الجهود من أجل التشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية و تعزيز الثقة فيها.
- التنمية الاقتصادية تعتبر عملية نمو اقتصادي فهي تسعى إلى إشباع الحاجات الأساسية في المجتمع.
- التنمية الغير متوازنة تساعد على نشر عجلة النمو في الاقتصاد القومي و هي من بين الاستراتيجيات التي تساعد على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية مع وجود استراتيجيات أخرى هي أيضا تدفع إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

- تحقيق عمليات التنمية الاقتصادية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها مما يدفع الدولة إلى تبني مصادر خارجية، ذلك من أجل تعزيز عملية التنمية و تحقيق أفضل النتائج. و من هذه النتائج الأخيرة تثبت صحة الفرضية الثانية.
- إن قيام الجزائر باعتماد برامج تنموية من شأنه أن يساهم في تنمية اقتصادها و إعطائها مكانة جيدة بين الدول المتقدمة.
- تعتبر عملية إدخال الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الجزائري عملية تعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني مما يساهم في تطويره و إخراجه من قوقعة التعاملات التقليدية إلى الانفتاح على الأسواق الالكترونية من خلال تحديث وسائل الدفع و التعامل و اختصار المسافات و الوقت، و تخفيض التكاليف وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- نقص الوعي الكافي لدى المجتمع الجزائري بالتعاملات المصرفية الالكترونية و الفوائد التي تقدمها.

التوصيات:

من أجل جعل دراستنا عملية أكثر قمنا بتدعيمها بمجموعة من التوصيات التي نستهل ذكرها كالآتي:

- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج المتطورة، وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة.
- العمل على إنشاء بنية تحتية جيدة و تقنية تتلاءم و التطورات و التغييرات الحديثة.
- توفير الإمكانيات اللازمة و الضرورية سواء المادية أو البشرية.
- ضرورة توسيع شبكة الموزعات الآلية من أجل الوصول إلى شريحة أكبر من المتعاملين.
- على البنوك الجزائرية التعمق في معرفة مزايا المعاملات الالكترونية و محاولة تطبيقها و الاستفادة منها.
- على الدولة الجزائرية القيام بحملات توعية للمجتمع الجزائري و نشر ثقافة التعاملات البنكية حتى لا تبطئ من وتيرة سيرها.
- على الجزائر تدعيم و تشجيع التعاملات البنكية و تغطية النقص فيها، من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة من ناحية التعاملات البنكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

من الكتب :

1. أحمد بوراس، (2014)، **أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات و المخاطر** ، (الطبعة الأولى)، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، القاهرة.
2. احمد فوزي الحصري، (2017): **الأنظمة الاقتصادية و دورها في جذب الاستثمار** ، (الطبعة الأولى)، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية مصر.
3. جلال عايد الشورة، (2008)، **وسائل الدفع الالكتروني** ، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن.
4. حامد الريفي ، (2015): **اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة** ، (الطبعة الأولى)، دار تعليم الجامعي ، الإسكندرية مصر .
5. خالد عيادة عليمات ، (2020) : **الفساد و إنعكساته على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة أردن -** ، (الطبعة الأولى) ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، الأردن عمان.
6. سعاد إبراهيم السلموني ، (2020): **إستراتيجيات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية** ، (الطبعة الأولى)، دار غيداء للنشر و التوزيع ، لا يوجد بلد .
7. السعيد بريكة ، نادية شبانة ، (2016)، **البنوك الالكترونية الواقع و الأفاق**، (الطبعة الأولى)، القاهرة.
8. شادية سعودي كمال مندور ، (2015): **دور التجارة الخارجة على التنمية اقتصادية في اليابان في فترة (1950-1990)** ، (الطبعة الأولى) ، دار العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة مصر.
9. عادل رزق ، (2010): **إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة إصلاح الإداري بين النظرية و التطبيق** ، (الطبعة الأولى)، مجموعة نيل العربية ، القاهرة مصر.
10. عادل مختار الهواري، (1990): **التنمية الاقتصادية** ، (الطبعة الأولى)، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية مصر.
11. عبد الحميد عبد المطلب، (2014)، **اقتصاديات التجارة الالكترونية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الابراهيمية، مكة.
12. عبد اللطيف مصطيفى و عبد الرحمان سانية ، (2014): **دراسات في التنمية الاقتصادية** ، (الطبعة الأولى)، مكتبة حسن العصرية ، لبنان.

13. عبد الهادي مسعودي، (2016)، **الأعمال المصرفية الالكترونية**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

14. فريد النجار، (2004)، **الاستثمار بالنظم الالكترونية و الاقتصاد الرقمي** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر.

15. فريد النجار، تامر النجار، وليد دياب، (2006)، **التجارة و الأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية-مصر.

16. قادري محمد الطاهر و جعيد البشير و كاكي عيد الكريم ، (2014): **المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول** ، (الطبعة الأولى)، مكتبة حسن العصرية ، لبنان.

17. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2016)، **التجارة الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

18. محمد عبد حسين الطائي، (2019)، **التجارة الالكترونية**، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن.

19. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، (دون سنة نشر)، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر.

20. ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبدال لات، (2008)، **الصيرفة الالكترونية الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع**، (الطبعة الأولى)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

21. هاني وجيه العطار، (2016)، **التجارة الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

22. وسيم محمد الحداد، نور ي موسى الشقيري و آخرون، (2012)، **الخدمات المصرفي الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر و التوزيع.

23. يوسف حسن يوسف، (2012)،**البنوك الالكترونية**، (الطبعة الأولى)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

من المذكرات :

1. ابتهال احمد قابقلي ،(2014/2013) : **الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2015)** ، أطروحة دكتوراه في اقتصاد ، الجمهورية العربية السورية، سوريا .

2. أحمد حسين و أحمد المشهواري ، (2003):**تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين – دراسة تحليلة على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996 الى 2001 -** ، أطروحة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة الإسلامية غزة ، فلسطين.

3. أمينة بركان، (2014)، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

4. ايمان العاني، (2007)، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

5. بلقاسم رابح ، (2014 / 2015) : **متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر.

6. بلقلة إبراهيم ، (2008 / 2009) : **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر -**، أطروحة الماجستير في علوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر.

7. تغريد حسين محمد الميالي ، (2016): **انفاق على البحث والتطوير مدخلاً معاصراً للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة**، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية العراق ،العراق .

8. الحسن ولد محمد ، (2005 / 2006) : **مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية – تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية - 2004/1985-**، أطروحة الماجستير في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر.

9. خالد عيادة نزال عليمات ، (2014 / 2015) : **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – حالة الأردن-** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر.

10. زهير زاوش، (2011)، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

11. السعيد بريكة، (2011)، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية و آفاق تطورها في الجزا ئر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

12. سعيد سفيان العبادلة ، (2013): **دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية(1997- 2011)** ، أطروحة ماجستير في اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية بغزة ،فلسطين، ص ص 50 51 .

13. سعيد محمد سعيد البردويل، (2015)، **الخدمات المصرفية الالكترونية المطبقة في البنوك الإسلامية و علاقتها برضا العميل**، دراسة حالة البنوك الإسلامية في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

14. سماح مهوب، (2005)، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

15. صدام يوسف جميل دغش ، (2019/2018): **أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015** ، أطروحة ماجستير في اقتصاد المال و الأعمال ، جامعة آل البيت،الأردن.

16. الصغير ميسم ، (2015/2014) : **إشكالية التنمية الاقتصادية في ظل العولمة** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة جلالي ليابس بسيدي بلعباس ، الجزائر.

17. ضيف أحمد ، (2015/2014) : **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 – 2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ، الجزائر.

18. ضيف فضيل البشير ، (2017 / 2018) : **سوق التأمين في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية :دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس ، الجزائر.

19. عبد اللطيف مصيطفى ، (2007 / 2008) : **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر.

20. محي الدين حمداني، (2009/2008): **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل – دراسة حالة الجزائر -** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر .

21. مرام تيسير مصطفى الفرا،(2012): **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 - 2011)**، أطروحة الماجستير في الاقتصاديات التنمية ، جامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين .

22. موسى سعداوي ، (2006 / 2007) : **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر -** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر.

23. نادية عبد الرحيم، (2011)، **تطور الخدمات المصرفية و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر.

24. نصيرة شبوب، (2013)، **الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

25. نمديل وحيد ،(2018/2019):**أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر و تونس و مصر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،الجزائر.

26. نوارا صباح عزيز الجزراوي، (2011)، **أثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان- الأردن.

27. الوليد قسوم ميساوي ، (2008) : **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

من المجالات :

1. إبراهيم بختي، (2002)، **الانترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، (العدد01)، المجلد01

2. أحمد خليلي، المعتز بالله لخذاري، (دون سنة نشر)، **واقع وسائل الدفع الالكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، (العدد الاقتصادي36) .

3. أديب قاسم شندي، (2011)، **الصيرفة الالكترونية أنماطها و خيارات القبول و الرفض**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (العدد27) .

4. بحوصي مجذوب، سفيان بن عبد العزيز، (2013)، **واقع و آفاق البنوك الالكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر**، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، (العدد03)، المجلد02 .

5. بعداش عبد الكريم ، (بدون سنة النشر): **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجائر خلال الفترة 1999 - 2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، (العدد 08)، بدون رقم المجلد.

6. بعلة الطاهر ، (بدون سنة النشر) : **المصادر الحديثة لتمويل و قياس التنمية الاقتصادية** ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، (العدد 36) ، المجلد 01 .

7. بن عوالي خالدية ، (2021): **تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر بواسطة القطاع النفطي** ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، (العدد 01)، المجلد 04 .

8. بن مالك عمار ودهان محمد ، (2017) : **دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014** ، مجلة دراسات اقتصادية ، (العدد 04)، المجلد 01 .

9. بهوري نبيل، (2019): **أهمية الإستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الدول العربية -** ، مجلة دفاتر الاقتصادية ، (العدد 01)، المجلد 10 .

10. بويهي محمد ، (2012): **إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة** ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، (العدد 26)، بدون رقم المجلد .

11. جهيدة العياطي، محمد بن غزة، (دون سنة نشر)، **تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، (العدد03)، المجلد02 .

12. حساني بن عودة و بن ديبة يمينة و عبد الرحمان عبد القادر ، (2019): **جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية** ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، (العدد 02)، المجلد 03 .

13. حمزة فائق وهيب الزبيدي، منار حيدر علي الغانمي، (دون سن نشر)، **تطور الصيرفة الالكترونية و أثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية**، مجلة كلية التراث الجامعية، (العدد20) .

14. حملة عز الدين و بودرهم كنزة ، (2020): **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر** ، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية ، (العدد 01)، المجلد 01 .

15. حنان سلواتي، (2014)، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر** ، مجلة الإبداع ، (العدد04)، المجلد04 .

16. رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، (2011)، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية** ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (العدد04)، المجلد15.

17. رابح زبيري، ليندة بوزروروة، (2016)، **آفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية** ، مجلة طلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، (العدد16) .

18. رابحي بو عبد الله ، (2020): **دور الجباية كرهان لإحداث و تحقيق تنمية الاقتصادية – التجربة الجزائرية للفترة 1990- 2016 أنموذجا-** ، مجلة معارف ، (العدد 01)، المجلد 15 .

19. رشيد بوعافية، محمد صالح زويتة، (2011)، **الصيرفة الالكترونية – الواقع و التحديات** ، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد28)، المجلد1.

20. رشيد دريس، (2013)، **الصيرفة الالكترونية كاستراتيجية لإرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر** ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، (العدد27)، المجلد01 .

21. ريان عثمان، (2019)، **واقع البنوك الالكترونية في العالم العربي**، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، (العدد03).

22. زبير عياش، سمية عبابسة، (2016)، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة و تطوير البنوك الجزائرية** ، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد46)، المجلد أ .

23. سارة بن غيدة، سعيد حركات، (دون سنة نشر)، **إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية و أثرها على الخدمة البنكية الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد09) .

24. سارة كرازدي، فواز الجلط، (2022)، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير البنوك الالكترونية** ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (العدد01)، المجلد07 .

25. سامية يتوجي، (2020)، **الصيرفة الالكترونية في سياق القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية**، مجلة الاجتهاد القضائي، (العدد22)، المجلد12 .

26. سمية عبابسة، (2016)، **وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد06) .

27. سهيلة بن دريس، محمد حمو، (2020)، **واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية و آفاق تطويرها** ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، (العدد02)، المجلد06 .

28. شرقرق سمير ، (2016) : **إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة نقدية خلال الفترة (1970 – 2014)** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، (العدد 38)، بدون رقم المجلد .

29. صباح شعير حاضر، محمد فخري محمد، حمد خيضر أحمد، (2019)، **آليات الصيرفة الالكترونية و أثرها في تحقيق القيمة السوقية**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، (العدد02)، المجلد03 .

30. طالم علي و فيلالي بومدين ، (2016) : **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-** ، مجلة الاقتصاد و التنمية ، (العدد 06) ،بدون مجلد .

31. عباس لحمر، عمار طهرات، (2018)، **واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر و سبل اندماجها في الاقتصاد الجديد**، مجلة الاقتصاد و المالية، (العدد01)، المجلد04 .

32. عبد الجليل جلايلية، دحمان بن عبد الفتاح، (2019)، **الصيرفة الالكترونية** ، خدماتها و مخاطرها، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي، (العدد01)، المجلد13 .

33. عبد القادر بلهادي، عز الدين نزعي ، (دون سنة النشر)، **متطلبات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، (العدد الاقتصادي 35) .

34. عبلة عبد الحميد البخاري ، (2009): **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، مجلة التنمية والتخطيط الاقتصادي ، (العدد 01)، المجلد16 .

35. علي محبوب، علي سنوسي، (2020)، **واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية** ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (العدد02)، المجلد01 .

36. عماد الدين بركات، حورية طيبي، (2019)، **وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الالكترونية** ، مجلة القانون و التنمية المحلية، (العدد02)، المجلد01 .

37. فاطنة بوخاري، (2020)، **واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية و آليات تفعيلها في البنوك الجزائرية** ، مجلة العلوم الإدارية و المالية، (العدد02)، المجلد04 .

38. فرحات عباس و سعيود وسيلة ، (2018) : **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014** ، مجلة الاتصاد والقانون ، (العدد 01) ، بدون رقم مجلد .

39. قندور فاطمة الزهراء ، (2019): **إشكالية النمو السكاني و أثرها على التنمية الاقتصادية** ، مجلة الإبداع، (العدد 01)، المجلد 09 .

40. كمال محمد حامد الفكي، (2012)، **دور التسويق في انتشار خدمات الصيرفة الالكترونية**، مجلة الدراسات التجارية الحديثة، (العدد02) .

41. لبزة، محمد الهادي ضيف الله، (2017)، **واقع و تحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، (العدد24) .

42. لحسن دردوري، سمية بلقاسمي، (2017)، **واقع الصيرفة الالكترونية و دورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، (العدد03) .

43. محاد عريوة، محمد خاوي، (2017)، **واقع وسائل و أنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، (العدد04) .

44. محمد تقرورت، (2012)، **متطلبات تنشيط العمل المصرفي الالكتروني في الدول العربية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد07) .

45. مداح الحاج عرايبي، نعيمة بارك، (2011)، **أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي الواقع و الآفاق**، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد02) .

46. مصطفى العثماني، خالد قاشي، (2010)، **إستراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد02) .

47. مصطفى بن شلاط، (2022)، **واقع الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع فب الجزائر** ، مجلة البشائر الاقتصادية، (لعدد01)، المجلد08 .

48. ميادة بلعياش، حسيبة زايدي، (2017)، **واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة**، مجلة الباحث الاقتصادي، (العدد08) .

49. نسيمة مولفرعة، (2016)، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية** ، مجلة البحوث في هشام الحقوق و العلوم السياسية، (العدد06) .

50. نصر محمود مزنان فهد، (2011)، **إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية** ، مجلة كلية الغدارة و الاقتصاد، (العدد04) .

51. نوال بن خالدي، لطيفة بن يوب، (2019)، **الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية : بين السعي لكسب رضا العميل و تحديات الواقع**، مجلة الإبتكار و التسويق، (العدد02)، المجلد06 .

52. هارون العشي، فايزة بوراس، (2018)، **وسائل الدفع الالكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، (العدد03)، المجلد09 .

53. هالة عبدلي، (2017)، **الصيرفة الالكترونية كآلية لضمان جودة الخدمات ا لمصرفية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، (العدد01) .

54. هدى بن محمد ، (2020) : **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019** ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،(العدد 05) ، بدون رقم المجلد .

55. هناء طبيب، (دون سنة نشر)، **الصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي** ، مجلة الإبداع، (العدد03)، المجلد03 .

56. وشاش فؤاد و سماعيني نسيبة ، (2020): **القطاع المصرفي و دوره في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، (العدد 02)، المجلد 04 .

57. وليد لطرش ومحمد بخاري ، (2019) : **أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي**، (العدد 03)، المجلد 02 .

58. وهراني مجذوب، (2012)، **الصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتفعيل الحوكمة و الحوكمة الالكترونية** ، مجلة الإستراتيجية و التنمية، (العدد03)، المجلد02 .

59. وهيبة عبد الرحيم، (2010)، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد، (العدد02) .

60. ياحي مريم ،(2018) : **الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، (العدد 03) ، المجلد 11 .

من الملتقيات :

1. أمين زروقي، الحاج خليفة، (2014)، **دور استعمال وسائل الدفع الالكترونية في تحسين البنكية** ، الملتقى العلمي الوطني إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية و انعكاسها على الخدمات المصرفية الجزا ئرية، المنعقد يومي 22-23 أفريل 2014، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

2. حميد فشيت، حكيم بناولة، (2011)، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المنعقد ي ومي 26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر.

3. خير الدين معطى الله، محمد بوقموم، (2001)، **المعلوماتية و الجهاز البنكي – حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، ملتقى المنطومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات- ، المنعقد يومي، 05-06 نوفمبر 2001، جامعة 08 ماي 45، قالمة، الجزائر.

4. كمال مولوج، محمد طلحة، (2011)، **الصيرفة الالكترونية و تأثيرها على جودة الخدمات المصرفية** ، الملتقي العلمي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،المنعقد يومي26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر.

5. محمد يدو، خالد قاشي، (2011)، **إستراتيجية إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية** ، الملتقي العلمي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،المنعقد يومي26-27 أفريل 2011، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر.

6. نادية ياسين، (2016)، **وسائل الدفع الالكترونية –المزايا و المخاطر-**، الملتقى الدولي الخامس الاتجاهات الحديثة لإدارة السيولة و عصرنة وسائل الدفع، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

من المطبوعات الجامعية :

1. تنقوت وفاء (2020/2019)، **نظرية التنمية الاقتصادية** ، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لعربي بن لمهيدي أم لبواقي ، الجزائر.

من الموقع الإلكتروني :

1. Internet World Stats, Algerian Internet Usage and Population Growth https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm vu le 06 /06 /2022 a 13:40